

تمهيد :

مازلنا نسمع عن دعوة تجديد النحو وتيسيره من أولئك القائمين على خدمة اللغة من علماء النحو، والباحثين والمجامع اللغوية، لأجل تخليص النحو مما علق به طيلة عصور من الزمن .

والنحو منذ تلقفته الأيدي الأولى لنحاة البصرة والكوفة خالطته بعض الآراء الفلسفية في كثير من مسائله، أردته في متاهة التأويلات والتقديرات التي زادت من تعسيره، وجعلت مطلب فهمه بعيد المنال على المبتدئين والباحثين على حد سواء .

لم يكن التجديد حديث العصر ، بل سعى إليه كثير من علماء النحو في عصور خلت أمثال ابن مالك، وابن هشام ، وابن مضاء القرطبي وغيرهم . ومن علماء العصر الحديث إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس ومهدي المخزومي وشوقي ضيف وتمام حسان وغيرهم من الباحثين واللسانيين العرب وغير العرب.

ولكن هل قام المحدثون بتجديد النحو ؟ وما هي وجوه التجديد لديهم ؟ وما الذي أضافوه للنحو العربي ؟ وهل اتسمت محاولاتهم باستحضار الجديد في النحو أم هل بقيت أسيرة القراءة الناقدة التي لم تضيف إلى النحو شيئاً؟ وما تأثير ذلك على الأحكام النحوية؟.

المبحث الأول: محاولة إبراهيم مصطفى لتجديد النحو .

إبراهيم مصطفى هو أحد أعضاء مجمع اللغة العربي بالقاهرة - يَدْرُسُ النحو العربي ويتعمق في أصوله، و يتتبعها بالنقد والتحليل، فتوصل بعد طول نظر إلى ما أسماه إحياء النحو. و هي نظرة تجديدية تأصيلية - في نظره - للنحو العربي .

فهل يعد كتابه تجديدا للنحو؟ وإذا كانت دعوة التجديد حديثا من قبل علماء اللغة العرب فإن معنى ذلك أن النحو العربي الذي ورثناه عن النحاة فيه غلو في التعقيد والإبهام كما أن مجهودات كثير من أئمة النحو لم تكن مبنية على أسس علمية، أو أن النحو بصيغته لم يعد مناسباً لزماننا هذا علمياً و تعليمياً، و عليه فإننا مدعوون إلى إعادة بناء مفاهيمه و تبسيطها لا سيما على الدارسين من طلاب المدارس والجامعات. أما الباحثون فعليهم أن يقرأوه و يعرفوا أسراره و خباياه .

وفي كتابه إحياء النحو كان يهدف من خلاله إلى تحقيق هدفين .يقول: " أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية و تهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها "1.

و قد أثنى طه حسين على الكتاب إذ يراه فتحاً جديداً للنحو وإصلاحاً له يقول: "قالكتاب كما ترى يحيي النحو لأنه يصلحه و يحيي النحو لأنه ينبه إليه من اطمأنوا إلى الغفلة عنه و حسبك بهذا إحياء "2 . ولكن ما هي القضايا النحوية التي أحيها الكتاب وأصلحها ؟

إن قراءة فاحصة للكتاب توحى أنك أمام كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي؛ ذلك أنه عالج فيه أهم نظرية في النحو العربي وهي العامل وما يتفرع عنها من مسائل ترتبط بها نحو: مفهوم النحو والإعراب والتعليل .

1 - إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ - 1992م، ص أ.

2 - المرجع نفسه، ص ع.

المطلب الأول: مفهوم النحو قصور في التجديد أم خطأ في الاختيار؟

انطلق إبراهيم مصطفى في معالجة مفاهيم النحو من تعريف ورد عن بعض النحاة المتأخرين مفاده أنه " علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا و بناء "1 .
و مضمون النحو مقصور على الحركات الإعرابية التي تلتزم أواخر الكلمات ، إلا أنه أوسع من أن يحصر في الإعراب و البناء ، إنه يتجاوز حدود الوصف الشكلي إلى الوظائف التركيبية و الدالية.

فهذا التعريف لم ينظر إليه علماء الأصول على أنه تعريف شامل جامع، بل فيه قصور و أي قصور! ذلك أن الحد كما بينه النحاة و الأصوليون "هو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا" 2 .

و بناء على هذا المفهوم طرح الأصوليون كثيرا من التعريفات وأثبتوا أنها ما وافقت شروط الحد ، حيث نجد السيوطي يعرض حدودا للنحو و يختار منها الأصوب يقول: " للنحو حدود شتى و أليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص : " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و غير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة "3 .
فهذا التعريف جامع مانع، إذ جمع كل جوانب النحو وأصوله من قياس وسماع و تصريف و اشتقاق و إعراب و بناء، كما ضمن العلاقات النحوية فيما بين الكلمات و الجمل .

فقد أثبت ابن جني من خلال تعريفه أن النحو ليس إعرابا و بناء، وإنما هي أصول و مقاييس تتبع فيها وجوه التأليف و النظم ما يقوى النحو على استخلاصه من علاقات و معان و دلالات .

فالقصور و الخلل في التعريف الذي انطلق منه إبراهيم مصطفى لا في النحو ذاته و لا في فهم النحاة. ثم إن المنهج العلمي يفرض أن تكون الفرضيات علمية حتى تكون

1 - إحياء النحو، ص ع.

2 - شرح الحدود النحوية، ص 42.

3 - الاقتراح، ص 14، وينظر: الخصائص، ج 1، ص 35.

النتائج سليمة، كما أن الاكتفاء بنص واحد و اتخاذه دليلا على فشل النحاة أمر يرفضه المنهج والعلم . وكان من الواجب أن يأتي على كل التعريفات التي أقرها النحاة واعتمدها ثم التسليم بصحتها أو فسادها .

ويقف محمد الخضر حسين مستكرا من حكم إبراهيم مصطفى يقول : " وإن لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبه في شرح هذا التعريف وهو من المؤلفات القريبة المنال أفلا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتبا جميلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع إلى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضاوا في استنباط قواعد اللغة و التفقه في أسرارها وقتا طويلا"¹.

إن ما قام به إبراهيم مصطفى هو استبدال تعريف بتعريف يراه أكثر علمية ودقة ونراه تعريفا عاما يفتقر إلى الدقة والشمولية. يقول عن النحو: " هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها "².

قد يحتاج المبتدئ إلى فهم قانون التأليف وبيانه، وكيف تكون أحوال الكلمات والجمل حتى يحصل الانسجام و الاتساق . فاللفظ على عمومه يؤدي إلى سوء الفهم لأن هذا التعريف يتصف بالعمومية في مصطلحاته، وربما أراد المؤلف أن يمزج بين النحو والبلاغة .

لقد بنى إبراهيم مصطفى تعريفه على ثلاثة منطلقات أساسية هي :

- 1- قانون ، 2- بيان ، 3- اتساق .
- 1- فالقانون هو النظام والضوابط التي تحول دون تسرب الفساد والاضطراب .
- 2- أما البيان فهو الوضوح الذي يجعل صياغة الجملة وفقه مفهومة وبلغية .
- 3- و أما الاتساق فيمكن مقابله بالنظم .

1 - دراسات في اللغة العربية وتاريخها، ضبطه علي رضا الحسيني، الدار الحسينية للكتاب، 1421هـ - 2000م، ص182.

2 - إحياء النحو، ص1.

فالتعريف فيه من روح نظرية النظم ما لم يقو على إنكاره أحد، دعا فيه صاحبه إلى ربط النحو بالبلاغة، وأن دراسة النحو يجب أن تكون مرتبطة بالأساليب لا منفصلة عنها .

فالنحاة لماعرضوا لتحديد النحو لم يرغب عن أذهانهم علاقته بالبلاغة، وإنما فعلوا ذلك ليتضح لدى المتعلم حدود النحو ولا يلتبس عليه الأمر فيخلط بين خصائص النحو وخصائص البلاغة .

وجد في تاريخ النحو أئمة يؤلفون صنفين من الكتب ، صنف تعليمي و صنف علمي مثال ذلك كتابي اللمع و الخصائص لابن جني ، والعوامل المائة و الدلائل للجرجاني لأنهم " رأوا عقول المتعلمين قاصرة عن إدراك هذا التعمق الفلسفي، فأجروا الكلام على ما يسهل على المتعلمين، وهم يعنون ما ذكرناه، ثم هم خوف الالتباس يصرحون في كتبهم الموسعة بما هو الحقيقة . وما يقصدون من تأويل كلامهم "1.و الذي يمكن استخلاصه أن تعريفات النحاة للنحو كانت على صنفين هما :

1. الصنف الأول تعليمي، يحتاج فيه المتعلم إلى دربة و حسن فهم ، ويكون موجزا غير جامع لكل مسائل النحو .

2. الصنف الثاني، علمي، وفيه يخلص النحوي إلى وضع خلاصة أفكاره بدقة وعلمية، ويشمل خصائص النحو ومميزاته .

يعتقد صاحب إحياء النحو أنه استدرك ما غاب على النحاة من اهتمام بالأساليب و دراستها والوقوف عند غاياتها؛ فالكلام لا يخلو من استفهام و تعجب ، ونفي و طلب وتقديم وتأخير" وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسا بالإعراب، أو متصلا بأحكامه، و فاتهم لذلك كثير من فقه اللغة و تقدير أساليبها "2 .

فالمنهج النقدي الذي سلكه إبراهيم مصطفى تخللته ثغرات واضحة منها ما عكف على توضيحه من مسلك النحاة للإعراب الذي حصروه في الشكل بعيدا عن المعنى وقرائنه

1- محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، ص84.

2 - إحياء النحو، ص3.

غير أن المطلع على آراء ابن هشام يجد أن الرجل ربط بين المنهج الشكلي والمنهج الدلالي عن طريق بعث الأساليب التي تلقي بظلالها على الجهات الإعرابية حيث حصرها في عشر نقاط، يقول: " أن يراع ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراع المعنى وكثيرا ما تنزل الأقدام بسبب ذلك " ¹.

فابن هشام لم يقف عند شكل الإعراب بل تعداه إلى ما يتركه من أثر دلالي ، و ما تبني عليه العلاقات بين الكلمات داخل التركيب . و قد أورد أمثلة شرح فيها وجوه الإعراب المختلفة يقول : " و ها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُنيَ فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد ، و بعض الأمثلة وقع للمعربين فيه و هم بهذا السبب " ² .

و من أمثلة ذلك " ما كان بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه (قيما) من قوله تعالى : (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيَمًا) ³ صفة لعوجا ، قال : فقلت له : يا هذا كيف يكون العوج قيما ؟ و ترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم ، وإنما قيما حال ، إما من اسم محذوف هو و عامله ، أي أنزله قيما، و إما من الكتاب " ⁴.

و الكتاب مليئ بالهجو الدالة على أن النحاة لم يكتفوا بالشكل و إنما نظروا إلى المعنى و بينوا شرفه من خلال فهم كتاب الله و كلام العرب شعرا و نثرا .

و هذا الجرجاني الذي وقف عند كنه الإعراب ⁵، و بين أهميته في الكلام و أثبت أن النحاة تمثلوا الدلالة نابعة من البنية الإعرابية، يقول خالد ميلاد: " فليس العمل في عرف نحائنا سوى معنى أثمرته العلاقة المجردة بين العامل والمعمول . وليس العامل سوى معنى قد

1 - مغني اللبيب، ج2، ص607.

2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

3 - الكهف/1-2.

4 - مغني اللبيب، ج2، ص613.

5 - ينظر: دلائل الإعجاز، ص42.

يوسم باللفظ وقد لا يوسم في مستوى الإنجاز ولكنه معنى ثابت قار و له محل في البنية النحوية الدلالية الأولى¹.

تصل القرينة الإعرابية ذروتها الوظيفية في النص فيستغنى عن توفير أدوات لفظية التي " يتم بها ربط الكلمات بعضها ببعض ولا سيما عند الإبلاغ بالخبر، وإما أنها تتجاوز عن ذلك فلا تصرح بالرابطة معتمدة على تغيير أواخر الكلمات الذي يصبح هو ذاته قرينة كاشفة لطبيعة العلاقة الحادثة بين الألفاظ"².

المطلب الثاني: بداية إحياء النحو كان الغاء لنظرية العامل

وضع كتاب إحياء النحو كان رغبة من مؤلفه تغيير المنهج الذي ران عنه النحاة إذ أنهم سلكوا منهجا شكليا في دراسة النحو ، و استبعدوا كل ماله صلة بالمعنى يقول : " أما علامات الإعراب، فقل أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع؛ ولو أنه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى، لكان ذلك هو الحكم بين النحاة فيما اختلفوا فيه، وكان هو الهادي للمتكلم أن يتبع في كلامه وجها من الإعراب"³.

نظر إبراهيم مصطفى إلى قواعد اللغة فوجدها على نوعين؛ نوع لا تجد عناء ولا صعوبة في تعلمه مثل العدد وأحكامه؛ فالنحاة لم يختلفوا فيه كثيرا والظاهر أن الخلاف كان في الفروع لا في الأصول .

أما النوع الثاني، فهو يرتبط بالأحكام التركيبية و الوظائف الإعرابية كرفع الاسم و نصبه.⁴ و الخلاف بين النحاة حول التعليل في الرفع والنصب ، وبيان عوامل ذلك. كما عاب على النحاة البحث وراء أواخر الكلمات إعرابا و بناءً، ولو أنهم وسعوا نظرهم للإعراب، و بينوا دلالاته على المعنى، و تتبعوا أساليب ربطه في الكلام و تركيب الجمل و تناسقها، لما كان في النحو صعوبة و تعقيد .

1 - خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص 527.

2 - عبد السلام المسدي، العربية و الإعراب، ص 72.

3 - إحياء النحو، ص هـ.

4 - المرجع نفسه، ص د.

فالمبدأ هنا ليس رفض الإعراب، وإنما تغيير المنهج في التعامل معه ، و جعله نظرية فعالة بتطوير أساليب الأداء الوظيفي ، وبيان الأدوار الدلالية المتباينة. هذا الاقرار بتغيير المنهج النحوي ، و استبداله بمنهج آخر أكثر علمية ودقة في معالجة المسائل النحوية يتأسس على مبادئ أهمها :

1. اعتماد الرفع علم الاسناد .

2. اعتماد الجر علم الإضافة بالحركة أو بالحرف .

إلغاء دور الفتحة التي هي علم النصب ، فهي الحركة الخفيفة المستحبة. وهي بمنزلة السكون في اللهجات العامية¹؛ فقد ساوى بين الفتحة في العربية والسكون في العامية، فإذا اعتبرنا الفتحة بمثابة السكون عند العامة فما وضع السكون في الفصحى؟² .

فالعربية عرفت السكون و استعملته للوقف، وفي هذا مبحث عظيم درسه النحاة و علماء القراءات أسموه الوقف و الابتداء³.

و قد يكون هذا الحكم تأثراً بالنظرة الجمالية التذوقية للحروف والحركات التي ظهرت في العصر الحديث صدى لدراسات علم اللغة التي تقوم على الإحصاء⁴. ثم إن الوقوف على مادة المعجم أكدت على أن الفتحة يكثر تردها في اللسان العربي فاستقر لدى المؤلف ميل العرب إلى الفتحة لختها مع أن كثرة الشيء لا تستدعي إلغاءه بل تفرض قوته على الوجود و البقاء. فإذا وضعنا الفتحة بإزاء الضمة والكسرة، فإن توازنا صوتيا يحصل في الكلام يستريح من خلاله النص؛ فالحركات جميعها تعمل على توسيع مجرى الهواء فيأخذ حيزا كبيرا عند الخروج. ولعلنا نحول موقف المؤلف إزاء الفتحة من موقف سلبي إلى آخر إيجابي بإعتبارها قيمة خلافية تحتل موقعا مقابلا

1 - إحياء النحو، ص ز.

2 - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-1983م، ص 77.

3 - ينظر النشر في القراءات العشر، قدم له علي محمد الضباع، وخرج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423 هـ - 2002م، ج1، ص177. حيث بين شروطه وأنه " لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ يظهر الإعجاز ويظهر القصد".

4 - ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية 1996م، ص30.

في التركيب ، إذ تتقابل الضمة التي هي علم الإسناد مع الفتحة التي هي علم النصب و هي مع ذلك تشرف على أوسع الأبواب النحوية تركيباً و دلالة و قد فصل الحديث فيه الخليل بن أحمد و بين قيمته في الكلام بذكر وجوهه المتعددة و أساليبه المختلفة¹.
لما أقر إبراهيم مصطفى بأن الضم علامة إسناد أغفل أن هناك مضمومات لا تتحقق فيها الإسنادية نحو المنادى والتوابع . غير أنه يلتبس لرأيه هذا مخرجاً بحيث أن الضمة عدها علامة بناء و ليست علامة إعراب².

لقد حاول استفراغ الجهد في بسط الإعراب و مناقشته و الوقوف على نقائصه إذ أنه انصرف إلى حصر المعنى في الإعراب فضيق دائرته، وألغى أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها من خلال جملة القرائن المقالية و الحالية .

أما العامل فقد تصدى له وحمل إليه أدواته النقدية ووقف هدفه من أجل تخليص النحو منه ومن سلطانه فهو عنده " خير كثير و غاية تقصد ومطلب يسعى إليه ،ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آماداً، و كان يصد الناس عن معرفة العربية و ذوق ما فيها من قوة على الأداء، و مزية في التصوير "³.

لقد وقف على أصل من أصول العربية و هو الدلالة على المعنى بالحركات ذات الأثر في التصوير و الفهم . فهذه المعادلة التلازمية بين العامل و الإعراب فسرها ووقف عندها بعمق استناداً إلى مرجعيته " كمعرفة وصفية، فتصنيفية ، فتفسيرية "⁴ .

حيث حرك القناعة الراسخة لديه بأن تفكير النحاة قاصر و عملهم منقوص من جوانب عدة – و اعتقد جازماً – أنهم نظروا إلى العوامل على أنها موجودات فاعلة ومؤثرة وتجاهل قولهم إن العامل هو المتكلم لا غيره⁵.

1 - ينظر كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ- 1995م، ص64-65. يقول الخليل " فالنصب أحد وخمسون وجهاً: نصب من مفعول به، ونصب من مصدر، ونصب من قطع، ونصب من حال، ونصب من ظرف، ونصب بيان وأختها،... ونصب من المصادر التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام".

2 - إحياء النحو، ص63.

3 - المرجع نفسه، ص195.

4 - عبد السلام المسدي، العربية والمغالاة في الاجتهاد، مجلة القافلة، مجلد 46، العدد 4، 1997م، ص29.

5 - قال بهذا ابن جني والرضي الاستربادي، ينظر: الخصائص، ج1، ص111. وشرح الكافية، ج1

ثم إنه تتبع تقسيمات النحاة للعوامل و قوانينها فعرض للتنازع والاشتغال وقوة العامل وأصل العمل، وعمل الحروف و تعدد عملها و اختلافه نحو عمل " لا " المشبهة بـ " ليس " التي تعمل عمل "إن" كما جعلوا من العامل معيارا لكتبهم و ترتيب مادتها . يقول : " كل جماعة تشابهت في العمل تكون أسرة واحدة ، كباب إن، و باب كان ، و تكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملا فتسمى أم الباب "1.

وبجملة فقد أحاط بكل جوانب النظرية و فروعها التي ألفت بظلالها على كل الأبواب النحوية فكانت منهجا في استخلاص أحكامهم، وقانونا ينصرفون منه إلى لغتهم فيسمعون أو يقيسون ثم يعرضون ما سمعوا وما قاسوا على ميزان النظرية ثم الأخذ به أو تركه .

كما أخذ عليهم تركهم الاستشهاد بالشعر و القراءات و إن كانت الحجة لديهم قوية² .

و الظاهر أن إبراهيم مصطفى قد تحامل كثيرا على النحاة في تعاملهم مع العامل وذهب يبحث عن منشأ فلسفة التأويل والتقدير التي لازمت العامل، فتوصل إلى نتيجة تنقص من شأن النحاة و تحط من تفكيرهم³.

إن النظرة الفاحصة المتأنية في قراءة التراث النحوي تكشف لنا كثيرا من أسرارها، وتطلعنا على قوة التفكير النحوي، وتقودنا إلى تلمس ملامح النظرية الصحيحة والمنهج الذي ارتضته للوقوف على الأحكام النحوية .

فالمرجعيات النحوية التي تعج بها النصوص تسوق إلينا فهما علميا دقيقا و ثابتا لا يتسرب إليه الخلل و الاضطراب ، ففكرة العوامل " ليست عوامل في الرفع نفسه

وإنما هي عوامل في وجوب الرفع فليست هي التي رفعت و جرت وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات، الرفع والنصب والجر وهذا الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها ..."⁴.

ص65.

1 - إحياء النحو، ص28.

2- المرجع نفسه، ص30.

3 - محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص77.

4 - محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص83.

إن ما وقع فيه إبراهيم مصطفى من عجل في إصدار الأحكام والانسحاق وراءها كان ناتجا عن الرجوع إلى نصوص مبتورة ، فهو قد أخذ عن الرضي قوله : " والنحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية " ¹. وبقية النص يجلي غموض الفهم " وإن كان علامة لا علة، ولهذا جعلوها عاملا " ² .

فكلمة النحاة التي وردت في النص ليست على سبيل الإطلاق، و إنما بعض النحاة الذين تأثروا بالفلسفة و علم الكلام .ثم إنه وقف موقف الرفض من المسائل النحوية التي وقع فيها خلاف النحاة، وبذلك يمكن وصف منهجه النقدي على أنه منهج مبني على الافتراضات.

و محصول القول إن إبراهيم لم يكن مجددا بل كان محييا لنحو قديم ولآراء مسبوق إليها نحو: الإعراب والعامل؛ فقد وقف قطرب عند الحركات الإعرابية، كما وقف ابن مضاء عند نظرية العامل ودعا إلى إلغائها .

فمحاولة التجديد " إنما تكون بالرأي الجديد و لا يمكن أن تكون بالرأي القديم لأنه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه " ³ .

ومن ثم فإن مساره النقدي اتسم باختلاف في المنهج والتطبيق وحسبنا أن نعد مثل هذا العمل اجتهادا رياديا يستحق التشجيع والتتويه .ومع كونه مجرد محاولة جريئة أخفقت في تحقيق الأهداف التي رسمها صاحبها في البدء ، فإنها لا تخلو من آراء سديدة و ملاحظات غاية في الأهمية .

المبحث الثاني: محاولة إبراهيم أنيس لتجديد النحو .

كان إبراهيم أنيس واحدا من العلماء اللغويين الذي حملهم الطموح إلى تغيير في النحو العربي من أجل التخفيف من صعوبته، وإبعاد الدارسين عن خطر التأويل والتقدير إلا أنه لم يكن أقل شأنا في محاولته لتجديد النحو – من أستاذه إبراهيم مصطفى .

1 - إحياء النحو، ص32.

2 - شرح الكافية، ج1، ص52.

3 - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص68.

وإنما حاول أن يوسع نظرتة الناقدة لتشمل مسائل شتى من النحو وينال بها حظ التجديد. ولكن بم اتصفت محاولته ؟ وما وجه التجديد فيها ؟ وهل غيرت هذه المحاولة من طبيعة الأحكام النحوية ؟

المطلب الأول: نشأة الإعراب وإنكار دوره في المعنى.

يصرح ابراهيم أنيس بهدف تأليف كتابه "من أسرار اللغة" معترفاً أن دراسته هذه لم تكن لتغيير الأصول ، أو تغيير المنهج ، بل البحث في استقصاء علمي عن تاريخ الإعراب و ظروف نشأته، وأصوله. وإثبات وجوده. يقول: "ولسنا هنا نهدف إلى التغيير أو التحوير في تلك الأصول الإعرابية، كذلك لا نرمي بالبحث في نشأة الإعراب إلى استنباط خطة دراسة لها، تيسر من أمرها على المتعلمين والناشئين، بل كل الذي يعيننا هنا هو هذا البحث العلمي في نشأة هذا الإعراب ، ونصيب العرب القدماء منه ، والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي و صدر الاسلام بين الفصحاء من أصحاب اللغة"¹.

وقف إبراهيم أنيس على كثير من النصوص التاريخية التي تبين نشأة الإعراب والنحو في ظل الدراسات القرآنية لما فشا اللحن بين الناس، وشكك في كثير من الروايات بل وقف منها موقف الساخر المستهزئ ووصفها بأنها قصص مسلية طريفة . وأنها من اختلاق النحاة، فقد حاك خيوطها أناس برعو في فن الكلام من ظواهر متناثرة في شبه الجزيرة العربية² .

وقد سلكوا هذا المسلك للرفع من قيمة لغتهم، وضبط أحكامها والدفع بالقواعد لأن تكون مطردة .

يقف علي عبد الواحد وافي من هذا الرأي موقف المستغرب، يقول: "إن خلق القواعد خلقاً محاولة لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر

1 - من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة-ط7، 1994م، ص211.

2 - المرجع نفسه، ص198.

فيها عاقل أو يتصور نجاحها ، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخرع أو تفرض على الناس ، بل تنشأ من تلقاء نفسها و تتكون بالتدرج "1 .

و إلى الاتجاه نفسه يذهب حماسة عبد اللطيف الذي يتعجب " لهذا الاتفاق المريب الذي لم يحدث له نظير بين النحاة العرب على الإطلاق ، فكل مسألة فيها خلاف ، و ثمة اتهام متبادل بين فرقه في الرواية و الشواهد و بينهم أخذ وردٌ مستمران، فكيف سكتوا سكوت الموتى عن التواطؤ الذي لم يحدث له مثيل "2 .

لقد غالى إبراهيم أنيس في إنكاره الإعراب، إذ أحيا مذهب قطرب ودعمه بالأدلة التاريخية، كما سمحت له معرفته الواسعة بعلم الأصوات واللغات السامية والأجنبية إلى سوق الشواهد الكثيرة و تحليلها للوصول إلى أن الإعراب لا يدل على معنى، بل لا يعدو أن يكون وصلا في الكلام شعرا ونثرا³. ومن الأدلة التي وقف عليها نذكر مايلي :

1 - الرجوع إلى اللغات السامية نحو السريانية والعبرية والآرامية، واستنادا إلى دراسات بعض المستشرقين للبحث في المسألة، فقد توصل هؤلاء إلى أن الإعراب من الظواهر اللغوية القديمة التي احتفظت بها العربية لما انعزلت في شبه الجزيرة العربية إلا أن هذا الدليل لم يكن كافيا لدى إبراهيم أنيس، بل راح يبحث في اللهجات العربية ولم يقف على أثر. يقول : " ليس من المعقول أن نزع أنه كان كله من نسج خيالهم وأنهم اخترعوه اختراعا، أو ارتجلوا قواعده ارتجالا، دون أساس اعتمدوا عليه ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الاسلام "4 .

1 - فقه اللغة، دار النهضة للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة، 1945م، ص213.

2 - العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص268.

3 - ينظر: من أسرار اللغة، ص220-256.

4 - المرجع نفسه، ص216.

و يرى رمضان عبد التواب أن إبراهيم أنيس لم ينظر في كل اللغات السامية، إذ أهمل الأكادية والحبشية و الأوغاريتية مع أن هذه اللغات الثلاث من أهم اللغات السامية في موضوع الإعراب¹.

ويذهب إبراهيم أنيس مذهباً آخر، إذ يرى أن العرب تأثروا باليونانية التي تضع رموزاً في آخر الأسماء للتمييز بين حالات الاسم . والذي نعجب له أنه يقر بالإعراب في اللغات الأجنبية و ينفي أثره في العربية!

لم تكن العربية تفتقر إلى مثل هذه الرموز الفاصلة بين حالات الاسم المختلفة، كما أن طبيعة الاسم فيها يختلف عن طبيعته في اليونانية . فلكل لغة خصائصها الشكلية و الوظيفية، ولذا نستبعد مثل هذا الدليل، بل و نضعفه من وجهين :

أ- إن ما أسماه إبراهيم أنيس " CASES " في اليونانية حروف تلحق الاسم، أما الإعراب فحركات تلحق أواخر الكلمات و تساعد "على حرية بناء الجملة العربية ، و أن الجملة العربية لهذا السبب كانت تقال بأوجه عدة"². بل إذا كانت اللغة قابلة للتأثير و التأثر، فإن الأولى أن تتأثر بالساميات التي تقاربها في كثير من الأنظمة الصوتية و الصرفية و النحوية .

ب- إن " قواعد اللغة العربية تختلف في طبيعتها و مناهجها اختلافاً جوهرياً عن قواعد اللغة اليونانية ، فلو كانت قواعد العربية قد اخترعت على غرار القواعد اليونانية ل جاءت متفقة معها، أو على الأقل مشبهة لها في أصولها و مناهجها"³.

2 - القراءات القرآنية : ما روي عن قراءة أبي عمر بن العلاء أنه كان يقرأ بتسكين الكلمات في العشرات من الآيات القرآنية. غير أن هذا الرأي فيه خلاف بين القراء

1 - فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي - القاهرة- ط6، 1420هـ-1999م، 374 و ص382-383 .
2 - المرجع نفسه، ص395.
3 - علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص213.

والنحاة، فما يسميه القراء وقفا يسميه النحاة اختلاسا¹ حيث يجعله ابن جني بين الروم والإشمام² وبهذا يكون الدليل عليه لا له .

3 - الدليل الصوتي : جواز سقوط الحركات في الوقف و في الشعر ، وما تحريك أواخر الكلمات إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين³.

ويمثل التتوين والمقطع جزءا من الانسجام الصوتي الذي يحصل بين الحركة وما يجاورها. فإذا سلمنا معه بهذه الفرضيات فإننا لا ننكر أن اللغة آلة في أيدي المتكلم يوجهها كيفما شاء، فهو يجعل من الحركات و الحروف رموزا دالة تساعد على الاتصال و التبليغ، كما أن نظام المقاطع في العربية يقوم بتفسير "الكثير من الظواهر اللغوية في ميادين متعددة؛ التركيب القاعدي ، البنى الصرفية والأسلوبية مما يوجه الدلالة و يصحح الكثير من مسارات أنظمة العلل النحوية وتوجهاتها المنطقية"⁴.

و لعله من قبيل التعسف أن نحصر دور الحركة في المجال الصوتي دون مراعاة المجال الدلالي، فذلك" أمر يرفضه الواقع اللغوي في ضوء المناهج اللغوية الحديثة و التي تقوم على وصف الحقائق اعتمادا على استقرار ظواهر اللغة نفسها، و بعيدا عن التحليل العقلي و التفسير المنطقي"⁵ . فالانسجام قانون صوتي لا يجوز تعميمه بهذه الصورة و لا يمكن أن يكون بديلا للحركة الإعرابية⁶.

1 - من أسرار اللغة، ص238. والاختلاس يعرفه ابن الجزري بأنه" عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة الوزن". التمهيد في علم التجويد، تحقيق غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة بيروت-ط4، 1418هـ-1997م، ص73.وقد روي أن أبا عمرو بن العلاء قرأ قوله تعالى: "فَنُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ" بتسكين الهمزة في: (بَارِئِكُمْ) ولكن نقل عن سيبويه أن ذلك اختلاس.

2 - ينظر: الخصائص، ج1، ص73.

3 - ينظر من أسرار اللغة، ص254.

4 - عبد القادر عبد الجليل، هندسة المقاطع الصوتية وموسيقى الشعر العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان-ط1، 1419هـ-1998م، ص50.

5 - محمد محمد داود، الصوائت والمعنى في العربية، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع- القاهرة- 2001م، ص65.

6 - محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد 20، سنة 1984م، ص24.

ثم إن الكلمات التي نسكنها أو نقف عليها ليست شيئاً إذا ما قيست بالمعجم اللغوي العربي الضخم .

ومثل هذا الافتراض لا يتساق مع الأساليب العربية، وقد تلتبس علينا الأغراض البلاغية كالتعجب و الاستفهام و النفي في نحو: ما أجمل السماء! ، وما أجمل السماء؟ ، وما أجمل السماء .

ومن غير الواضح أن تقوم قرينتان هما: قرينة الرتبة وقرينة السياق على بيان المعنى كل المعنى الذي تحمله اللغة بتراكيبها المتعددة .

و لعلنا نلمس تأثر أنيس بالنحو الغربي الذي يقوم فيه المعنى على الرتبة المحفوظة . فلا يقوم في وهم و لا يصح في عقل أن نطلب المعنى من جوانب شتى بالاستناد إلى قرينتين فقط، فهما غير كافيتين لتحديد مفهوم الجملة لا سيما إذا كانت المعاني متكافئة إذ لا يقوى العامي على إدراك الفروق المعنوية بين الجمل نحو: زيد قائم، إن زيدا قائم إن زيدا لقائم. فهذا الفيلسوف الكندي غاب عنه ما تقصده العرب بهذه التراكيب، وظنه حشوا ، و فيما روي عن ابن الأنباري " أنه قال : "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس، وقال له: "إني لأجد في كلام العرب حشوا . فقال له العباس في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ثم يقولون : إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف اللفظ . فقولهم : عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم : إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وقولهم : إن عبد الله لقائم. جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني .قال: فما أحرار المتفلسف جوابا. وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض، فما ظنك بالعامية ؟ ومن هو في عداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا بباله؟"¹.

إذ لا غنى للمعاني الملتبسة عن الحركات الإعرابية إذ يزيل غموضها، ويجلي الفهم وقد أدرك الزجاجي الفرق بين الاستعمالين؛ الاستعمال الذي لا يحتاج في فهمه إلى إعراب، والاستعمال الذي لا يستغنى فيه عن الإعراب مهما كان مستوى المتلقي يقول:

"فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المؤلف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره، من غير فهمه للإعراب لم يمكنه ذلك"¹.

و بالمقابل نجد ابن فارس يرتفع بالإعراب، و يرى أنه ميزة خاصة بالعربية دون غيرها من اللغات يقول: " و للعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرقون بالحركات و غيرها بين المعاني ، يقولون : مفتاح للآلة التي يفتح بها ، و مفتاح لموضع الفتح ، و مقص لآلة القص ، و مقص للموضع الذي يكون فيه القص ، و محلب للقدح يحلب فيه و محلب للمكان يحتلب فيه ذوات اللين ..."².

لقد بان الغرض ووضح القصد الذي من أجله اهتمت العرب بالإعراب ، وأن إلغاءه غلو في التجديد وتكرر لقوانين اللغة وهدر لكثير من معانيها .

فالدروس العلمية يتعارض و المبالغة في التمسك بالإعراب و جعله الغاية القصوى للنحو أو إنكاره بدعوى تخليص النحو من التعقيدات ؛ فالنظرة الصائبة تدعو إلى الاعتدال في التعامل مع قواعد العربية و منها مسألة الإعراب إذ علينا أن ننظر إليها بقدر ما تخدم المعنى، ذلك " أن الألفاظ خدم للمعاني و المخدوم- لا شك-أشرف من الخادم"³.

فالحركات الإعرابية ليست إلا قرينة لفظية " من ضمن قرائن لفظية و معنوية كثيرة أخرى توازيها أو تفوقها أهمية كالترتبة والأداة والإسناد وقرائن التخصيص والمعنى المعجمي والمنطقي والتقسيمي والتصريفي"⁴.

المطلب الثاني: التجديد في بعض المسائل النحوية عند إبراهيم أنيس .

1 - الإيضاح، ص99.

2 - الصاحبى في فقه اللغة، ص191.

3 - الخصائص، ج2، ص221.

4 - عبد الجبار تومة، المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، أعمال ندوة " تيسير النحو" المنعقدة في 23-24 أبريل، 2001- الحامة الجزائر- ص285. وتعود هذه الفكرة لتمام حسان الذي قال بتضافر القرائن. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص192.

لم يكتف إبراهيم أنيس بالتوجه إلى الإعراب وإنكار دوره في المعنى، بل لاحظ أن بعض قواعد النحو تحتاج إلى إعادة نظر ، وتقويم فكر نذكر منها ، التتوين ، والمثني وجمع المذكر السالم ، والقياس .

أ - التتوين :

يقف إبراهيم أنيس عند ظاهرة التتوين في العربية ، لأجل الحصول على ما يخدم طرحه بما جاء به النحاة العرب ، فلم ينف عنهم ما قالوه ، بل جعل منه دليلاً صوتياً يدعم به رأيه ، ولعله يراه أقوى دليلاً لأنه نابع من صميم قواعد النحو . ويمضي مفسراً وجوده، يقول : " أما الاسم المنون فيحتاج منا إلى تفسيرين :

أحدهما : أغنانا عنه النحاة حين قرروا أن هذه النون تتحرك حين يليها مباشرة حرف ساكن وسموا هذا أيضاً باللقاء الساكنين ... أما التفسير الثاني الذي يحتاجه الاسم المنون، فهو خاص بالحركة التي قبل نون التتوين، إذ يجعلها النحاة حركة إعراب تعبر عن الفاعلية أو المفعولية ¹.

فقد ربط إبراهيم أنيس التتوين بنظام المقاطع ، حيث وجد أن النحاة يحذفون نون التتوين لاللقاء الساكنين ، وأن مثل هذا الحذف كثير ، فكاد يكون قياساً ² إلا أنه لا يمكن أن يكون مطرداً في كل اللغة .

و يلتقي أنيس مع إبراهيم مصطفى في تفسيره للتتوين، يقول: " ويعجبني تفسير صاحب إحياء النحو لظاهرة التتوين حين برهن على أنه علامة تنكير ³.

و يحلو له أن يكون أمينا للمنهج التاريخي، الذي وظفه في كثير من القضايا التي أخضعها للدرس والتحليل والنقد؛ فالمثني بحالته الإعرابية عبارة عن لهجات لقبائل مختلفة، فكل قبيلة تلتزم صيغة واحدة من صيغ المثني " وأن النحاة حين هموا بوضع قواعدهم وجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل، وخصوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع ، و الصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر ⁴ .

1 - من أسرار اللغة، ص 259-260.

2 - ينظر شرح المفصل، ج5، ص160.

3 - من أسرار اللغة، ص158.

4 - من أسرار اللغة، ص271.

و ينكر أحمد مختار عمر على أنيس إرجاعه كثيرا من قضايا اللغة إلى اللهجات أو تعدد اللغات يقول: " لا يمكن أن ينسب إلى اختلاف اللهجات أو تعدد اللغات وحده بل لا بد أن يفتش وراء هذا الاستخدام عن أسباب فنية استوجبت اختيار الجمع المعين في الموقع المعين دون غيره فما بالك إذا كان هذا النص قد استجمع كل مقومات البلاغة وبلغ الذروة في إعجازه الفني"¹.

فالرجل وقع في أسر المنهج التاريخي فأخطأ جادة الصواب، مهملًا الدراسة الوصفية الآتية؛ فالمنهج الذي اعتمده مخالف لمنهج النحاة العرب، بل مناقض له إلى مثل هذا يذهب عزالدين المجذوب إلى القول: " وإن أردنا مزيدا من الدقة و التحقيق قلنا: إن ابراهيم أنيس قد أثر فيه المنهج التاريخي تأثيرا جعله يبني قوله في الإعراب على أساس معطيات اللسانيات التاريخية ليعيد النظر في معطيات تم استقراؤها من وجهة نظر آنية من قبل النحاة العرب"².

ب - الجمع المذكر السالم و الحكم النحوي:

ينظر أنيس في الجمع المذكر السالم، ويلحق دليل إعرابه بالحروف بالمتنى، ويذكر أنه " لا فرق بين صيغتي الجمع من الناحية الصوتية"³، ويسوق شواهد من القرآن للاحتجاج به على أن العرب استعملت للجمع صيغة واحدة من ذلك قوله تعالى:

(وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)⁴ و قوله: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى)⁵.

1 - دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته، عالم الكتب - القاهرة، ط1، 1421هـ-2001م، ص203

2 - المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، سوسة، ط1، 1998م، ص31-32.

3 - من أسرار اللغة، ص272.

4 - النساء/162.

5 - المائدة/69.

فالفارق الدلالي بين الصيغتين بيّن، وقد وضحه المفسرون، وأثبتته الطاهر ابن عاشور في أن العطف بالنصب " طريقة عربية في عطف الأسماء الدالة على صفات محامد ، على أمثالها، فيجوز في بعض المعطوفات النصب على التخصيص بالمدح، والرفع على الاستئناف للاهتمام، كما فعلوا ذلك في النعوت المتتابعة سواء كانت بدون عطف أم بعطف ¹ فالصيغتان " المقيمين " و " المؤتون " المعطوفتين الواحدة بالنصب و الأخرى بالرفع، تفسران على أنهما " مما يجري على قصد التفنن عند تكرر المتتابعات " ².

و أما إعراب " الصابئون " يرى ابن عاشور أن فيه إشكالا لورودها في حالة رفع بالواو وفي الظاهر معطوف على اسم " إن " . وقد وضع لها وجوها إعرابية بمراعاة البيان؛ فجوز وقوعها استئنافا بيانيا ناشئا على تقدير سؤال يخطر في نفس السامع.

و يجوز أن تكون مؤكدة لجملة (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا ³) ⁴ .

و المرجع لديه أن تكون معطوفة على مبتدأ (الَّذِينَ هَادُوا) ⁵.

على الرغم من أن هذا الاستعمال غير شائع إلا أنه يعد من الفصاحة و الإيجاز، والشائع في كلام العرب " أنه إذا أتى بكلام مؤكد بحرف (إن) و أتى باسم إن وخبرها وأريد أن يعطفوا على اسمها معطوفا هو غريب في ذلك الحكم جيء بالمعطوف الغريب مرفوعا ليدلوا بذلك على أنهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات فيقدر السامع خبرا يقدره بحسب سياق الكلام " ⁶.

ويرى الفراء أن العرب تنصب على المدح والذم وسنتها في ذلك " أفراد الممدوح بمدح مجرد غير متبع لأول الكلام " ⁷.

1 - التحرير و التنوير، ج6، ص29.

2 - المصدر نفسه، الموضع نفسه.

3 - المائدة/65.

4 - التحرير و التنوير، ج6، ص267-268.

5 - المصدر نفسه، ج6، ص269.

6 - التحرير و التنوير، ج6، ص270-271.

7 - ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، ج1، ص41.

أما لفظة " الصابئون " فعدها القرطبي مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوفاً لدلالة الثاني عليه، "فالعطف يكون على هذا التقدير بعد تمام الكلام وانقضاء الاسم و الخبر "1.

أما ابن النحاس فيذهب مذهباً، يرى فيه، أن النحاة انتهوا إلى تقدير صورة مثالية لمعنى الآية وتقديرها "إن الذين آمنوا والذي هادوا من آمن بالله منهم وعمل صالحاً فلهم أجرهم ، و الصابئون و النصارى كذلك "2.

إن ما توصل إليه إبراهيم أنيس من نتائج لا يمكن وصفها بأنها نتائج كاملة و نهائية – كما يتصورها – بل فيها من النقص والاضطراب ما كشف عنه مهدي المخزومي و بينه بالوقوف على الشواهد التي ساقها للاستدلال على مذهبه فأمثلة الوقف كانت كلها أفعالاً و لا وجود لاسم واحد سكن آخره³ مما يؤيد رأي القدماء أن الإعراب أصل في الأسماء، وأنه سيق للدلالة على الفاعلية و المفعولية .

و مع براعة إبراهيم أنيس في شرح القانون الصوتي باستخلاص الشواهد والوقوف على جزئياتها، غير أنها لا ينطبق عليها الأصل "الذي ذهب إليه الدكتور، فوقع الضمة في الكسر بعد الكسرة في القاف في قوله تعالى "لواقع " ونحوه مما لا ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه الدكتور"⁴. لأن العرب تستقل كسرة بعدها ضمة وضممة بعدها كسرة⁵.

فالحل البديل لم يعد مطرداً كما أراده إبراهيم أنيس، ومثل هذا الخطأ وقع فيه النحاة من قبل لما قاسوا بعض القواعد على بعض وجعلوها مطردة .

ثم إن الرجل راح يلتبس مخرجا حتى يتجنب الوقوع في تناقض، فانصرف إلى الشعر يلتبس فيه جديداً، لأن ما ينطبق على الشعر قد لا ينطبق على النثر، مع العلم أن سقوط الحركات في الكلمات الشعرية يفسد الوزن و الموسيقى .

ج – القياس و الحكم النحوي:

- 1 - تفسير القرطبي، ج6، ص246.
- 2 - ابن النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص276.
- 3 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي بيروت- لبنان- ط3، 1406هـ- 1986م، ص255.
- 4 - مدرسة الكوفة، ص252.
- 5 - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص202.

عرض إبراهيم أنيس لنوعين من القياس هما: القياس اللغوي والقياس الخاطئ الذي يتسم بالفردية ، ويخالف النظام المعمول به في قياس الشواهد. وقد وقع في الخلط بينهما والذي قاده إلى ذلك هو مسيرة عمله ومنهجه الذي يتجه فيه من اللغة العربية إلى اللغة العامية ومن القواعد الجماعية المضبوطة إلى نظائر فردية قد تكون صائبة أو خاطئة . فهذا التوجه أوقعه في اضطراب بل و عدم تمييز بين فكرتين هما في الأساس منفصلتين بحكم خصائصهما المبدئية و توجهاتهما النهائية فهو " لا يميز بين القياس باعتباره مظهرا من مظاهر تجليات اللسان في حدث كلام فردي، و هو القياس الموافق لما درج عليه الناس في كلامهم، و بين القياس الخاطئ؛ أي الحدث الفردي العيني الذي يكون خاطئا لأنه يخالف النظام العامل آنيا في تلك اللحظة و إن كان هذا الخطأ يفسر بعض الظواهر الزمانية ، و لا يمكن أن نجمع بين وجهتي النظر تحت باب واحد دون تمييز"¹.

ثم إن إبراهيم أنيس لا يعترف بوجود فوارق في القياس سوى تقدم الزمن الذي جعل منه قرينة للحكم على صحة هذا القياس و فساد ذلك يقول: " و لا فرق بين قياسنا و قياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودونوه في معاجمهم ، على حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون و يعدونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها و نتجنبها"².

لقد زج هذا النص بالنحو وأصوله في صراع بين القدماء والمحدثين، يخلص إلى التحكم في أداة المعرفة اللغوية وتوجيه النحو وفق المسار المرغوب فيه، والذي يدعو إليه الدرس اللساني الحديث؛ وعلينا أن ندرك أن المنهج الذي اعتمده النحاة غير المنهج الذي يسير عليه المحدثون . و ما دام المنطلق مختلفا ، فالأهداف تكون حتما مختلفة. فالعرب برعوا " في تعويد لغتهم وضبط أحكامها وصولا إلى بنية صالحة للأخذ بها والسير على مثالها واعتمدوا في الأساس على المنهج المعياري، و لكنهم في وسط

1 - المنوال النحوي، ص33.

2 - من أسرار اللغة، ص44.

الطريق كانوا يلجأون إلى مناهج فرعية أخرى لصعوبة تطبيق هذا المنهج في كل الأحوال¹ .

إن القراءة الناقدة لتراثنا العربي من منظور اللسانيات الحديثة يجب أن يحاط بالدقة و الحذر الشديدين من الوقوع في مزالق الدراسات الغربية ، فيجذبنا الإعجاب بالحق اللغة العربية باللغات الأجنبية و ننصرف إلى الأخطاء التي وقع فيها النقد اللغوي الغربي و نصح وفقها النحو العربي مع تجاهل الفارق اللغوي بين النحويين .

إن ما عده بعضهم " نقلة نوعية في تناول التراث"² لا نراه نحن كذلك ، لا سيما إذا نظرنا إلى نتائج المنهج السلبية و التي لمسنا آثارها من بداية نشأة الإعراب إلى غاية الوقوف على القوانين الصوتية .

و مع ما ذهبنا إليه من بيان إخفاق إبراهيم أنيس في التجديد، إلا أنه برع في ميدان الصوتيات التي بلغت عنده حد التنظير، وكذا الاطلاع الواسع على الدراسات اللسانية الغربية .

المبحث الثالث : محاولة مهدي المخزومي لتجديد النحو .

أدرك مهدي المخزومي أن محاولة أستاذه "إبراهيم مصطفى" لم يكتب لها النجاح؛ حيث عصفت بها رياح السلفيين³ الذين رفضوا أي تغيير للأصول النحوية، وكانت ردود فعلهم " اتهاماً و استعداداً، فلم يحسن الدارسون استقبال محاولته الأصيلة، فكان ذلك خيبة أمل له قعدت به فيما أظن عن أن يواصل ما بدأ به فيتناول الفعل بالدرس، وانطوى أمله في ثنايا ردود الفعل السود"⁴.

1 - كمال بشر، اللغة بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب- القاهرة-1999م، ص11.

2 - المنوال النحوي، ص30.

3 - مصطلح ذكره مهدي المخزومي ويقصد به التقليديين من النحاة.

4 - مهدي المخزومي، قضايا نحوية، المجمع الثقافي - أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 1421هـ- 2003م، ص29.

و أعقبت هذه المحاولة محاولات كثيرة، و لكنها لم تأت بشيء؛ حيث أبقت على سلطان النحو القديم¹. فهل نجح المخزومي فيما عجز عنه الآخرون؟ و بم اتسمت محاولته؟ وما هي الأسس التي انطلق منها للتجديد؟ وهل كان لأستاذه إبراهيم مصطفى تأثير على ما طرح من أفكار؟ وما تأثير هذا التجديد على النحو وأحكامه؟

المطلب الأول: الغاء نظرية العامل

نظر مهدي في النحو العربي، ورأى أن من أولى الأولويات في إصلاح النحو وتخليصه مما لحق به في فترة تطوره، هو إعادة النظر في نظرية العامل. ولكن كيف تعامل مع هذه المسألة التي تعد جوهر النحو و نواته؟

يذكر في مقدمة كتابه: " في النحو العربي نقد وتوجيه " الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من خلال تأليف هذا الكتاب هو " أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة -رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراساتهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة اتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين"².

فتمسك النحاة بالعامل جعلهم ينصرفون عن الإلمام بالأساليب التي تعرض لها الجملة أثناء التأليف من نفي، و استفهام، و تعجب، و توكيد، و قسم،... فجاء عملهم مقصورا على البحث وراء العلل و تفسيرها دون تجاوز ما يتعلق بالعمل و العامل . ويرى أنه من الضروري أن نتجه لما هو أهم من الإعراب و العامل، وهو ربط النحو بعلم المعاني وهذه الفكرة كان قد دعا إليها إبراهيم مصطفى، وأكد على أهميتها في النهوض بالنحو، وكشف الأساليب الرفيعة التي ينطوي عليها الكلام العربي .

لقد كان النحو عند كثير منهم أداة في يد المتعلم، ولذا يجب اطلاعه على مثل هذه التأثيرات التي يحدثها العامل، فصرفوا بذلك نظر كثير من المشتغلين بالنحو إلى اتباع التغيير الذي يحدث لأواخر الكلمات في التركيب؛ فغلبوا بذلك النظرة الشكلية على

1 - من هذه المحاولات نذكر: أمين الخولي، عبد الستار الجواري، أحمد السيد، عبد الرحمن أيوب، فؤاد عبده، إبراهيم أنيس، شوقي ضيف...

2 - في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية- بيروت، ص16.

المعنى¹؛ إذ لم يكن المعنى لديهم هو هدفهم الأساسي؛ و على الرغم من الغلو في العامل إلا أن كتب النحو لم تعدم الإشارات إلى المعنى من ذلك ما ورد عن الخليل و تلميذه سيبويه فيما أسماه الزجاجي رسالة سيبويه التي تشتمل على سبعة أبواب هي :

1. هذا باب علم ما الكلم في العربية .
2. هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية .
3. هذا باب المسند و المسند اليه.
4. هذا باب اللفظ للمعاني .
5. هذا باب ما يكون من اللفظ من الأعراض .
6. هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة .
7. هذا باب ما يحتمل الشعر .

فقد وضع سيبويه أبواب نظرية متكاملة في أجزائها ، تخدم الشكل و لا تغفل المعنى ؛ إذ راعى أصول المعنى من خلال النظر إلى العلاقات التي تربط مكونات التركيب و أن التفكير النحوي عنده " ضرب من النص النظري التمثيلي الذي يقوم على شروط التجريد العلمي والتصنيف النحوي بتوخي جملة مبادئ و أصول وقواعد جوهرها نظرية العامل والإعراب في مفهوم يتجاوز مجرد المرفوع والمنصوب والمجرور ليصل إلى تحديد معالم النظرية الممتدة من المكون الصوتي المقطعي إلى المكون النحوي الأكبر أي الجملة"².

إن ما أشار إليه مهدي المخزومي من تفسير الظواهر اللغوية، مع مراعاة السياق المحيط بالعملية الكلامية، وعلاقة المتكلم بالسامع نجد له أثرا واضحا وفهما عميقا عند سيبويه الذي ربط كثيرا من مسائل النحو بالسياق والمعنى في عرضه للتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، والحذف والإضمار، الذكر والزيادة، الفصل والوصل، الإخبار والإنشاء .

1 - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص65.

2 - المنصف عاشور، في نظرية العامل النحوي وبنية الجملة العربية (مقال) بمجلة اللسانيات تونس، م1 1996م، ص48.

فالتقديم و التأخير عند سيبويه من أهم القضايا النحوية التي ترتبط بالوجوب و الجواز ، مع الإشارة إلى الجوانب النفسية للمتكلم الذي يملك حرية التصرف في الكلام حسبما يقتضيه السياق ففي (باب الذي يتعداه فعله إلى مفعول) يقول : "فإن قدمت المفعول و أخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، و ذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ؛ لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه و إن كان مؤخرا في اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما ، وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم و يعنيانهم"¹.

و إذ نجد سيبويه يمضي لبيان وجوه الجواز أو الوجوب في الكلام، فإنه يلتفت إلى أثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص من الوجهين اللذين يقيسهما بمقياس النحو " وواضح بذلك أنه يرسم لأبناء اللغة أن يساوقوا بين المتغيرات الخارجية والوجوه

الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة"².

أدرك النحاة والبلاغيون شرف التقديم والتأخير، غير أن علماء البلاغة كانوا به أشد اهتماما وأكثر تفسيراً من النحاة؛ ذلك أنه ارتبط بفنون القول وعظيم الكلام، في حين ينصرف النحوي إلى بيان تعلقه بالحكم النحوي وجوبا أو جوازا، وقد يعرض لبعض جوانبه المتعلقة بخدمة المعنى .

ونجد قدرة سيبويه في التمييز بين المعاني المتداخلة التي أحدثت شبكة من العلاقات النحوية والدلالية داخل علاقة كبرى هي الإسناد، حيث يقف عند مراتب النفي ومؤكداته يقول : "إذا قال : فعل، فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال قد فعل، فإن نفيه لما يفعل، وإذا قال : لقد فعل فإن نفيه لما يفعل و إذا قال : لقد فعل فإن نفيه ما فعل، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل، فقال : والله ما فعل . وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل فإن

1 - الكتاب، ج1، ص34.

2 - نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير المملكة العربية السعودية، ومكتبة وسام الأردن، ط2 ، 1408هـ-1997م، ص102-103.

نفيه ما يفعل . وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل، وإذا قال ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال : و الله ليفعلن. فقلت فنفيه لا يفعل كأنه قال : والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل¹.

فايراده لضروب النفي وما يقابلها من أنواع الإثبات دليل على تمكنه من فنون القول ، ومدرك لأبعاده البلاغية التي يمثلها فيما يلي :

1. دقة التركيب وما يحمله من معنى في النفي له ما يقابله في الإثبات مع حصر النفي في زمن تحقق الفعل أو عدمه .

2. توظيف أدوات النفي لخدمة الأسلوب والتوسع في دلالاته نحو (لم، لما، ما، لا ، لن ...) .

3. توسع احتمالات التراكيب المنفية يعود إلى تضافر قرينة الصيغة ، وقرينة الزمن وأدوات النفي والضمائر المنفصلة ، والسوابق ،...

4. تدرج الإثبات من الماضي إلى المضارع، ثم من الإثبات المطلق إلى الإثبات المقيد ...

5. إنشاء النفي يحكمه نظام لغوي يستجيب لمتطلبات التراكيب المثبتة، فتكون مقابلة لها في الزمن والصيغة والحدث، ودرجة النفي مساوية أو معادلة لدرجة الإثبات.

و يصل الأمر ذروته مع عبد القاهر الجرجاني الذي ارتفع بالنحو بعيدا و بلغ الغاية التي ينشدها كل طالب علم ؛ حيث تجاوز المعنى النحوي إلى الدلالات البلاغية التي تقيم للمتكلم و المقامات وزنا في العملية الابلاغية . إذ يعرض الجرجاني لقيمة هذين الشرطين فإنه يؤكد عليهما ويستتبع عملية إنتاج الكلام بما تتركه من آثار نفسية عند المتلقي، يقول : " اعلم أن معاني الكلام كلها ، معاني لا تتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر . وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى عرفته في الجميع ، ومن الثابت في العقول و القائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ، ومخبر عنه ؛ لأنه ينقسم إلى إثبات و نفي، والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له والنفي يقتضي

منفيا و منفيا عنه. فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له و منفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل ، ولا يقع في وهم . ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى شيء مظهر أو مقدر مضمّر . وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء "1.

لقد بين الجرجاني بما لا يدع الشك -أن التراكيب لا يمكن أن تؤدي وظيفتها ما لم تراع المتكلم والمتلقي، وظروف الكلام، والقصد من عملية الاتصال . وفكرة التقابل بين النفي والإثبات ترتبط -في نظرنا برد فعل المتلقي؛ فقد ينفي الخبر المثبت، وقد يثبت الخبر المنفي، وربما يقبله كما تلقاه .وقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى تحديد العلاقة بين الإثبات والنفي مستندا إلى المنهج التجريبي، حيث توصل إلى أن الأمر يرتبط بالواقع الخارجي لا بالعلاقات التركيبية من إثبات الإسناد

أو نفيه ونسبة الإثبات أو النفي مرتبطة بالسياق غير اللغوي يقول : " فإذا كانت العلاقة التي يمثلها الإسناد مطابقة للواقع (الخارج) اعتبرت النسبة غير واقعة "2

والزمخشري التزم بمراعاة ظروف السامع والمتكلم وما بينهما من علاقة؛ إذ ندرك ذلك في قوله عن التوكيد وأهميته، يقول : " و جدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجه أو توهمت غفلة أو ذهابا عما أنت بصدده فأزلته و كذلك إذا جنّت بالنفس و العين فإن لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوز أو سهواً نسيان وكل أجمعون يجديان الشمول والإحاطة "3.

1 - الدلائل، ص383.

2 - شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي-تونس-2006م، ص43.

3 - المفصل، ص111-112.

فالذي ينشده مهدي المخزومي، من جعل النحو مرتبطا بعلم المعاني شأنه في ذلك شأن أستاذه، غير أن الذي ينبغي مراعاته أنه لا يجب أن نحول النحو إلى بلاغة فالعلمان يبحثان في الجملة، لكن لكل وجهة¹.

المطلب الثاني: الإعراب وثنائية الوظيفة النحوية.

عرض مهدي المخزومي لبعض تعريفات الإعراب التي أشعرته بالاتجاه الفلسفي، ورأى أن أحسن تعريف لديه هو ما يقول فيه: "الإعراب فيما نرى، بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا"².

وعلامات الإعراب عنده ثلاث، اثنتان دالتان على وظائف نحوية، والثالثة مفرغة من الوظيفة؛ فالضمة علم إسناد، والكسرة علم الاضافة³، أما الفتحة فليست علما لشيء خاص⁴.

غير أننا ندرك غموضا بين ماورد في التعريف، وبين وظائف الحركات، فمن جهة يرى أن الإعراب بيان للوظائف اللغوية نحو: المفعول أو الحال، وهذه منصوبات وعلامتها الفتحة، ثم يقر بأن الفتحة ليست علما لشيء خاص، و الذي قاده إلى مثل هذا الحكم، أن باب المنصوبات واسع ووظائفه متعددة، فالمفعول به يختلف عن الحال والتمييز والمفعول المطلق وغير ذلك، وإذا كان هذا قياسه؛ فإن الضمة أيضا تدل على أبواب كثيرة، باب الفاعل، ونائبه، و المبتدأ و الخبر، واسم كان، وخبر إن . أما و الحال لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداها إلى الانطلاق من فكرة العمدة و الفضلة فكلما زاد على ركني الإسناد، يستغنى عنه، و هذا غير صحيح؛ فالفضلات، أو

1 - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية 1980م، ص241.

2 - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67.

3- في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67

4 - المرجع نفسه، ص81.

المكملات لها وضعيتان في الكلام هما : كلام إضافي زائد عن الإسناد يمكن الاستغناء عنه إذا فهم المقصود. و كلام مكمل أو احتياطي يلجأ المتكلم إليه لتوضيح ما غمض ، في ركني الإسناد .

والنتيجة التي نستخلصها هي إفراغ الفتحة من دلالتها لارتباطها الوثيق بالعامل . " وواضح أن هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورهما لأساليبيها"¹.

ساوى المخزومي بين الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف؛ إذ لا فرق بينهما إلا في الكم الصوتي². كما بدأ في بسط أركان مشروعه، وهو إلغاء العامل، وتخليص النحو. منه، إنه يواصل حركة التجديد التي أعلن عنها ابن مضاء، وأعاد طرحها إبراهيم مصطفى يقول: "هذا كتاب في النحو، أقدمه بين أيدي الدارسين مبراً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لو لا شغف النحاة بالجدل العقلي وممسكهم بفكرة العمل"³.

كما عمد إلى الأبواب النحوية، وأعاد ترتيبها حسب وظائفها المعنوية وعلاقاتها الإسنادية و قد جاء ترتيبها وفق الجدول الآتي :

المنصوبات		المرفوعات	
المناديات و المنصوبات	المفاعيل	المرفوعات بالتبعية	المرفوعات بالأصالة
النداء ، الاستغاثة	1- المفاعيل	خبر المبتدأ	1- المبتدأ (مسند إليه)
الندبة	المفعول به - المفعول	خبر إن	2- الفاعل (مسند إليه)

1 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف - القاهرة، ط2، ص29.

2- في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص68.

3- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ - 1986م، ص15.

فيه	النعته	3- نائب الفاعل (مسند إليه)
المفعول معه - المفعول لأجله - المفعول المطلق	عطف البيان	4- اسم كان 5- البديل 6- التوكيد 7- عطف النسق
الحال - التمييز المستثنى بإلا . والتوابع للمنصوبات		

لقد توصل المخزومي إلى إلغاء العامل وكثير من أبواب النحو منها، التنازع والاشتغال، والإلغاء، وسلب الأفعال والحروف قوتها على العمل والتأثير، وأعاد كثيرا من المنصوبات إلى باب الرفع وقال بإسناديتها نحو: اسم " أن " و " إن " .
و " لعل "، وليت، و " لكن " و " كأن " فالاسم " بعدها مسند إليه قطعاً، وحق المسند إليه أن يكون رفعا، وقد جاء مرفوعا في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار كقوله تعالى: (**إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ**)¹ 2.

تتنوع التفسيرات ويتوحد الشاهد؛ وما أشد ما اختلف النحاة قديما وحديثا في تأويل إعراب هذه الآية؛ فمنهم من أوعز الرفع إلى قبيلة معينة³ ومنهم من ألغى عمل إن باعتبارها إن المخففة. ويرى مهدي المخزومي: إن واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال⁴.

المطلب الثالث: الجملة و أحكامها عند مهدي المخزومي .

1 - طه/63.

2 - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص84.

3 - وهي قبيلة بلحارث بن كعب وهم يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يديه، ينظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط3، 1981م، ص50.

4 - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص87.

تمثل الجملة عند المخزومي أهم عنصر في النحو، فيها يقوم المعنى و يتضح ، وعليها تتأسس العملية الإبلابية .

وقد بحث في التراث النحوي، فوجد أن النحاة لم يدركوا جيدا مدلول الجملة ولا حدودها، وجاءت تعريفاتهم في أغلبها لا تخدم الدلالة، ووضعوا أقسام الجملة بالنظر إلى الموقعية و ساووا بين جملتين مختلفتين في المعنى نحو: " الفجر يطلع " و " الفجر طالع " " ولو أدركوا ما بين الاسم والفعل من فرق في الدلالة لأعادوا النظر في تقسيمهم الجملة "1.

ولما كان مفهوم الجملة في التراث العربي قائما على أسس شكلية، فإنه وضع تعريفات للجملة تقوم على الإسناد، والسياق، والتصور الذهني، فهي " الصورة اللفظية الصغرى التي تطوى في ثناياها فكرة تامة صدرت عن نفس المتكلم لتصل بها إلى مخاطب منتظر "2، فالجملة معيار هام في تداول الخطاب بين المتكلم والمتلقي في اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة على حد سواء و هي أيضا " الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات "3.

فالألفاظ عكست تصورا ذهنيا، وأبانت ما يدور في ذهن المتكلم، وعلى أساسها يتم التواصل ، وتداول الكلام .

والجملة التامة هي " التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها "4.

فالجملة عند المخزومي لا تصح حتى تبنى على الإسناد وطرفيه : المسند والمسند إليه وقد تخلو الجملة من المسند إليه بحذفه لعدم الحاجة إليه "5.

و الذي كان يشغل باله في تعريفات الجملة التي عرضها، عنصر السياق ، وملابسات القول المحيطة به ، لأنها عوامل مساعدة على تأكيد المعنى وتوضيحه .

1 -المرجع نفسه، ص169-170.

2 - في النحو العربي نقد وتوجيه، ص225.

3 - المرجع نفسه، ص31.

4 - المرجع نفسه، الموضوع نفسه.

5 - المرجع نفسه، ص33.

و يصل الأمر به أن ارتفع بقيمة الجملة و جعلها مساوية للنحو أو هي النحو كله؛ فالنحو نظم وتأليف، كما حصر دراسة النحو في موضوعين يراهما مهمين هما :

1. الجملة تأليفها و نظامها.

2. علم المعاني وما يتضمنه من أساليب، كالتوكيد، والنفي، والإثبات، و الاستفهام¹.

إن تأكيد المخزومي على ركني الإسناد وربطهما بالظروف الخارجية كالمتكلم والسامع قضية في غاية الأهمية؛ إذ أكدت عليها اللسانيات الحديثة و اصطلحت عليها " المرجعية"، فالجملة عادة تحيل إلى مرجعين، نحو: ضرب زيد عمرا، حيث الفعل يربط بين مرجعين...² كما ان المتكلم هو " الذي يحيل و يقوم بالإسناد... وإن السامع هو الذي يفسر الوصف والإحالة ، والإسناد كافة"³.

وتقف القراءة اللسانية عند تعريف ابن مالك للكلام :

كَلَامًا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُّ اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

ونتبين قيمة مصطلح لفظة التي تدل على الجانب المحسوس الظاهري في تعبير المتكلم في حين تمثل الجملة الشكل المجرد الذي يتحقق به الإسناد بين أطراف الكلام⁴ .

وقد سقنا هذا الدليل لنقف به عند حدود الجمل التي عرضها مهدي المخزومي و نبين مدى أهميتها في تصوير الثنائية التي تحيط بعملية الكلام، والتي تمثل الإنجاز الكلامي بين المتكلم والمتلقي، والإسناد بركنيه: المسند والمسند إليه .فالملفوظ أو الصورة اللفظية كما وردت عند المخزومي - هي إنجاز و تحقيق الاتصال و الإبلاغ من " أ" إلى " ب" ، أو هي الرسالة الصوتية التي تحمل صورة ذهنية كانت في ذهن المتكلم و تحولت إلى ذهن المتلقي .

أما الجملة فهي انتظام المكونات التركيبية من فعل و فاعل ، أو مبتدأ و خبر و يشترط فيها صحة التركيب و الدلالة .

1 - المرجع نفسه، ص17.

2 - عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة نظريات وآراء، منشورات اتحاد الكتاب العرب- دمشق 1981م ، ص117.

3 - المرجع نفسه، ص116.

4 - المرجع نفسه، ص8.

وعلى الرغم من أن مهدي قد اجتهد في وضع حدود للجملّة ، وبيان أهميتها في النحو العربي، غير أن هذا الاجتهاد خالطه اضطراب وابتعاد عن الدقة العلمية، إذ تميزت عنده الجملّة والجملّة التامة، فالتامة هي التي تكون في أبسط صور ذهنية ؛ حيث يحسن السكوت عليها .

فالمصور المتعددة للجملّة تعكس عدة معايير " اختلط بعضها ببعض، تتصل أحيانا بطول الجملّة وقصرها، وأحيانا بدلالة الجملّة على المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه أو هي الصورة الذهنية وأحيانا أخرى تتصل بالتركيب و عناصره ووحداته... ولكن القاسم المشترك الذي يجمع بين هذه المعايير جميعا هو أنها ليست معايير لغوية، وإنما معايير فلسفية منطقية "1.

إذا صح ما حكم به حلمي خليل على عمل المخزومي ؛ فإنه أخرج النحو من دائرة الفلسفة و المنطق الذي أوقعه فيه النحاة بسبب العامل ليوقعه هو من خلال الجملّة. زيادة على التأويل الذي ينتاب عملية التكلم من قبل المتلقي فهو " ذلك المرض الذي يجب التخلص منه في نظر مهدي المخزومي .

مع أن التأويل ذو قيمة في فهم النص والكشف عن جوانبه الخفية ، إذ يعد أداة هامة في الثقافة العربية التي انطلقت تؤسس للتأويل من النص المركزي وهو القرآن الكريم الذي هو " أداة هامة وأساسية من أدوات بناء العلم ذاته "2 ويلاحظ تشومسكي أن على اللسانيين ان ينتقلوا من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بعمق التفسير والتأويل³.

إن قراءة التراث النحوي و الوقوف على أصوله البلاغية ترك أثرا في نفسية مهدي الذي خضع لاجتهادات عبد القاهر في نظرية النظم ، فتركت فيه أثرا واضحا نتبينه من خلال ما يلي :

1 - حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنيوي، ص75.

2 - نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء-ط6-2001م، ص192.

3 - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ودار توبقال للنشر والتوزيع الدار البيضاء، المغرب، 1982م، ص23.

1. تأثره بمنهج الجرجاني في شرح نظرية النظم ، حيث توزعت تعريفات الجملة

وشروطها وأهميتها في النحو في كل كتابه : " في النحو العربي -نقد وتوجيه-

2. عرّف النحو على أنه نظم و تأليف¹ .

وبناء على ما تصوره مهدي حول مفهوم الجملة، فإن أحكام المنصوبات التي وصفها النحاة بالفضلات، من نحو: جواز حذف المفعول المطلق، لا يصدق على الجملة التي هي مصدر التفاهم والتواصل، ولها أطراف أكثر تعقيدا، وما كان فضلا عند النحاة قد يصير عمدة في التفاهم².

والواقع أن النحاة لم يقولوا بالمنصوبات على أنها فضلات على الإطلاق، ولكن " بوصفها عنصرا ثالثا مكملا لعملية الإسناد، وتقوم بهذه الوظيفة المنصوبات نحو : المفعول به، الحال، المفعول لأجله، والمفعول المطلق ... التي يطلبها الفعل لتمام المعنى واستيفاء الدلالة"³.

وقد أقرت اللسانيات الحديثة بأهمية الفضلات وسمتها المكملات أو المتممات فهي جزء من السياق اللغوي المخصص لخصائص الفعل المقولية⁴.

المطلب الرابع: المصطلح النحوي عند المخزومي تجديد أم إعادة من جديد ؟

اتخذ مهدي المخزومي من المصطلح منطلقا تأسيسيا لعمله التجديدي ، فقد تأكد لديه أنه أداة النحو وبه يتقوم المعنى ، ويتحدد المفهوم .

ولما كان يعترف بفضل مدرسة الكوفة في توجيه النحو بعيدا عن الإيغال في فلسفة العامل، ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر. وأخذا بكل هذه الأسباب، انصرف ينتبع المصطلحات الكوفية، ويقرها في محاولته. غير أن الرؤية المصطلحية لديه

1 -نقد وتوجيه، ص17. وقد ذكرت كتب اللسانيات تعريفا للنحو يقارب هذا ما يسمى نحوا، إنما يحدد وينظم التأليف بين الكلمات، وذلك بحسب قيمها الأكثر عمومية. جون كوهين- بنية اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر والتوزيع الدار البيضاء- المغرب، ط1- 1986، ص105.

2 - نقد وتوجيه، ص95.

3 -دليلة مزوز، التعدية في نهج البلاغة للإمام علي- رضي الله عنه- دراسة تركيبية دلالية- رسالة ماجستير(مخطوط) إشراف: سعيد هادف، جامعة باتنة، 1999م، 2000م، ص95.

4 -نعم تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخداماتها- ترجمة: محمد فتوح دار الفكر العربي- القاهرة- ط:1، 1993م، ص31.

اتسمت بالاضطراب؛ إذ كان يقر مصطلحا في هذا الكتاب ثم يستبدله في كتاب آخر من ذلك مصطلحي: الموصولات والإشارات¹ إذ عدهما أسماء ثم عدل عن ذلك، فأسماهما

الكنائيات². كما نجده يوظف مصطلح الجر³. حيناً والمخفوضات حيناً آخر⁴.

فالمصطلح الكوفي له ما يبرره في نظره، لأن الكوفيين كانوا أقرب إلى الواقع اللغوي حيث ارتبط وضع المصطلح عندهم بالوظائف التركيبية والدلالية، من ذلك مصطلح المفعولات إذ "لا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به، أما المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل"⁵.

و من جملة المصطلحات التي اعتمدها مصطلح الأداة بدل الحرف؛ وأدوات الإضافة بدل حروف الجر، والأفعال الشاذة بدل الأفعال الجامدة، والمصدر بدل المفعول المطلق والفعل الدائم بدل اسم الفاعل، والفعل المتخلف بدل اسم الفعل . والفاعل المختار بدل المبني للمعلوم و فعل الفاعل الذي لا اختيار له .

واعتبر الاسم المنصوب في كان و أخواتها حالا، و استعاض بالمكنى به عن اسمي الزمان و المكان .

ومن هذه المصطلحات ما وجد فيه النحاة قديما تجاوزا كبيرا نحو ما حدث مع اسم الفاعل الذي أطلق عليه الكوفيون فعلا دائما وجعلوه قسما ثالثا من أقسام الفعل .

فأما اعتباره فعلا فمن علامات الفعل ما لا تنطبق عليه و أما كونه دائما ففيه خلاف كبير بين النحويين في عمله إذا كان ماضيا أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال⁶.

أما مصطلح فعل الفاعل الذي لا اختيار له ، فالواضح انه اتصف بالطول و هي صفة لا تخدم المصطلح من حيث وظيفته الدلالية. والأقرب إلى الواقع اللغوي استخدام

1 -مدرسة الكوفة،ص200.

2 - في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص51-52.

3 - المرجع نفسه، ص79.

4 - المرجع نفسه، ص76.

5 - مدرسة الكوفة، ص309.

6 -ينظر شرح الكافية، ج3،ص488.

مصطلح المبني للمجهول الذي يتصف بالشمولية في ضم كل العناصر التي تقوم بنباية الفاعل مثلما يؤكد ذلك عباس حسن¹ .

لقد تبين من خلال ما سبق أن مهدي حاول تجنب الوقوع في مزلق القدماء بتخير المصطلحات التي يراها قريبة إلى اللغة، إلا أنه لم يخرج عن النموذج الكوفي فغلب بذلك الرؤية الكوفية على الرؤية البصرية بحجة أن الكوفيين جددوا في المنهج و الموضوع و ابتعدوا في رؤاهم عن التأويلات الفلسفية و التوجه العقلي².

ثم إن ابن مضاء الذي اقتفى أثره المجددون لم يوجه إلى الكوفيين ما طعن به على البصريين ؛ حيث كان يستهدي بأراء الكسائي و الفراء³ وبهذا صار النحو الكوفي أكثر اتساعا في أهدافه و مناهجه ؛ فهذا سبيله القياس كل القياس و ذلك سبيله السماع و الاستقراء . و قام فهم النحو عند الكوفيين على ارتقاء الحس و إدراك طبيعة اللغة .

وبهذا فإن مهدي المخزومي يعد كوفيا في آرائه ومصطلحاته إذ لا يكاد يخرج عما وضعه الكوفيون، حيث أدخلوا عليه تعديلات وأضافوا عليه مصطلحات، وربما استبدلوا مصطلحاتهم بأخرى رأوها أكثر دقة .

و أما التجديد الذي رامه المخزومي و لم يتحقق له، إذ لا يعدو أن يكون بعثا و إحياء لآراء نحوية قال بها هذا النحوي أو ذلك .

المطلب الخامس: الأحكام النحوية و الرؤية التجديدية .

تشكلت الرؤية التجديدية لدى المخزومي من تلك المحاولات النقدية المتلاحقة للنحو العربي بدءا بمؤسسه⁴ الخليل بن أحمد الفراهيدي و الكوفيين و محاولة ابن مضاء التي التي كانت ثورة على النحو و نظرية العامل التي تتعارض و الفكر الظاهري الذي كان يدعو إليه، ثم إبراهيم مصطفى الذي تبني كثيرا من آرائه .

فقد دعا إلى الإمام بالفكر الخليلي الذي كان خاليا من التعليقات و التعقيدات، وكذا

1 - النحو الوافي، ج2، هامش 1، ص97.

2 - وقد أثبت في أكثر من موضع أن نحاة الكوفة ابتعدوا على المنطق والفلسفة، بل كانوا يثورون على الأفكار المنطقية والمقاييس العقلية، ينظر مدرسة الكوفة، ص380.

3 - ينظر: مهدي المخزومي، قضايا نحوية، ص23.

4 - يذكر كارل بروكلمان أن المؤسس الحقيقي للنحو هو الخليل بن أحمد، تاريخ الأدب العربي، أشرف على ترجمته محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1993م، ج1، ص453.

الأخذ باجتهادات الفراء في النحو والقراءات¹ .

وقد تميز بمنهج لغوي وصفي انتقائي ، يأخذ من الآراء ما يراه صحيحا مدعما بالحجة " مدركا أن الأحكام النحوية تستنبط من الدرس النحوي نفسه ، فقد كان منحاه يعتمد إلى البساطة و البعد عن المبالغة و الخلافات النحوية "2 .

وتأثر بالمنهج الوصفي الذي دعت إليه اللسانيات الحديثة من ذلك قوله بإجتماعية اللغة التي تخضع لتغيير مستمر³ .

و من الأحكام النحوية التي أخضعها للدرس و النقض نذكرها فيما يلي :

1. إلغاء نظرية العامل، لا سيما العوامل اللفظية ، والإبقاء على العوامل المعنوية كالإسناد والإضافة .

2. رفضه لكل أشكال القياس، وأبقى على قياس المشابهة الذي أخذ به .

3. رفضه للعلل و الاكتفاء بالعلل التعليمية .

4. رفضه للتعليقات والتقديرات والإضمار .

5. جواز تقديم الفاعل على الفعل . وذهب إلى أن الجملتين " تساقطت الأوراق في

الخريف " والأوراق تساقطت في الخريف " جملتان فعليتان سواء تقدم الفعل أو

تأخر. وهذا في رأينا صواب؛ لأن القول بالجملة الفعلية هي ما احتوت على

الفعل ، لا ما تقدم فيها الفعل، و الجملة الاسمية ، ما تركبت من اسمين ، وهذا

ما تقره الدراسات اللسانية الحديثة . و هذا ما يؤكد برجستراسر بقوله : "...فإن

كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو

1 - لقد أضاف الفراء معان جديدة على "لو" التي هي بمنزلة "أن" المصدرية، و "هل" التي بمعنى "قد" في قوله تعالى : " هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ الْإِنْسَانِ/1، وأل التي تفيد التعظيم. ينظر مدرسة الكوفة، ص323.

2 - عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند مهدي المخزومي، قراءة في المنهج، رسالة ماجستير (مخطوط) إشراف: محمد العيد رتيمة، جامعة الجزائر - 1996م-1997م، ص108.

3 - مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط2، 1407هـ- 1987م. ص61.

- بمنزلة الفعل، فالجملة فعلية¹ .
6. إلغاء المعمولات من متعلقات الفعل نحو: الحال، والمصدر والتمييز والمفعول به.
7. أخرج النعت من باب التوابع، وأدخله في باب الجر بالمجاورة .
8. التوابع في نظره ثلاثة هي : النعت و عطف البيان و خبر المبتدأ و هذا ما ذهب إليه أستاذه إبراهيم مصطفى .
9. جمع ما فرقه النحاة من أدوات النفي و الشرط و الاستفهام في باب واحد .
10. جعل دلالات مختلفة لأدوات العطف .
11. قسم الكلمة إلى أربعة أقسام هي : الاسم والفعل والأداة والمكنيات وقد تحددت معالم التقسيم لديه كما يلي :
1. الجملة الاسمية " فهي التي يدل فيها المسند على الدوام و الثبوت "².
 2. الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد "³.
 3. الأداة .
 4. الكناية وتتمثل في الضمائر و الأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام.
- وبهذا يكون المخزومي قد كسر الطوق الذي ضرب على النحو العربي مدة قرون من الزمن لاسيما في أقسام الكلم، وإلغاء العامل .

1 - التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، دار الرفاعي للنشر الرياض، 1982م، ص124.

2 - نقد وتوجيه، ص42.

3 - المرجع نفسه، ص41.

المبحث الرابع: محاولة شوقي ضيف لتجديد النحو .

مثل تحقيق كتاب " الرد على النحاة " عند شوقي ضيف عاملا قويا دفعه إلى إعادة النظر في التراث النحوي، يقول: " والحق أن ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب ، لكي ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته و مشاكله " ¹.

وضع شوقي ضيف مشروعه التيسيري في ثلاثة كتب. وقد مر بثلاث مراحل، مرحلة تحقيق كتاب " الرد على النحاة " سنة 1947 ، ثم تأليف كتابين: الأول " تجديد النحو " سنة 1982 م، والثاني " تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا " سنة 1986 م .

و قد بين خطة مشروعه التي قسمها إلى ثلاث مراحل تمت فيها دراسة ستة أسس على النحو الآتي: **فأما الأسس الثلاثة الأولى** ، فكان المنطلق فيها: إعادة تنسيق أبواب النحو و كذا إلغاء الإعراب التقديري و المحلي، وأن لا تتجاوز إعراب الكلمة إلا بما يصح النطق .

و أما الأساس الرابع، خصه شوقي ضيف لضبط الحدود والأبواب النحوية .
و أما الأساسان الخامس والسادس : فكانا للحذف والزيادة؛ حذف ما يراه زائدا، وزيادة نواقص ضرورية في النحو التعليمي .

هذه خطوات المشروع مجملة، واليك تفصيلها :

المطلب الأول: الأسس النحوية وتوجيه أحكام النحو**1-الأساس الأول :**

إعادة تنسيق أبواب النحو : نظر شوقي ضيف في منهج النحاة في توبيب النحو ، فخلص إلى إعادة ترتيبه وفق ما تتطلبه حاجة الدارس " حيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية " ² وقد تميز تصنيفه بما يلي:

1.إلغاء أبواب من النحو نحو: بابي التنازع والاشتغال لأنها قاما على افتراضات

1 - الرد على النحاة، ص9.

2 - تجديد النحو، دار المعارف- القاهرة-1982م، ص4.

النحاة ، ولم ينص عليها المسموع من كلام العرب. وقد تبع في حكمه هذا رأي ابن مضاء، كما استند إلى قاعدة أقرها سيبويه مفادها: لا يتنازع عاملان على معمول واحد¹ و قد أيدته عباس حسن فيما ذهب إليه من إلغاء التنازع لأنه من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا وتناقضا في الأحكام النحوية² واستثنى من باب الاشتغال أمثلته التي يجوز فيها الرفع والنصب على السواء نحو : " الكتاب قرأته " وضمها إلى باب الذكر والحذف .

2.حذف أبواب والإبقاء على أمثلتها نحو: باب كان وأخواتها وظن وأخواتها : باب أعلم وأخواتها، باب كاد وأخواتها، باب (ما ، ولا ، ولات، وإن) العاملة عمل ليس، فباب "كان" أدمجه في باب الفعل العام³ وضم أمثلة هذه الأبواب إلى المفعول به .

3.أبقى على باب المنصوبات جميعا، وأعاد ترتيب باب التمييز وضم إليه: اسم التفضيل، والصفة المشبهة، وفعل التعجب، وصيغ المدح والذم، وباب الاختصاص وحذف كنايات العدد وضم أمثلته إلى التمييز⁴ .

أما بابا التحذير والإغراء فضمهما إلى باب الذكر والحذف، وضم بابي الترخيم والندبة إلى باب النداء. كما نقل التوابع من باب الجمل إلى باب الاسم المفرد وهذا لسبب تعليمي محض⁵ .

ومما يؤخذ على هذا التصنيف أنه ألغى كثيرا من أبواب النحو، وكان الأجدر أن يراجع حكم الإلغاء الذي قد يخلط النحو ولا ينظمه.

وقد استند شوقي ضيف في بناء أحكامه على الآراء الكوفية ورأي سيبويه وابن كيسان وابن مضاء⁶ ويبدو أن شوقي اضطرب كثيرا في تعامله مع نظرية العامل التي ألغها

1 - الكتاب، ج1، ص73.

2 - النحو الوافي، ج2، ص201-202.

3 - تجديد النحو، ص18-19.

4 - المرجع نفسه، ص11-12. وأعرّب خبر كان حالا عملا برأي الكوفيين.

5 - تيسير النحو التعليمي قديما وحديث، ص49.

6 - ينظر: تجديد النحو، ص16-18-21.

تطبيقاً ، وأبقى عليها نظرياً، و الواضح أنه يريد التخفيف منها لا إلغائها بدليل تراجعها عن الإلغاء¹.

2- الأساس الثاني :

إلغاء الإعراب التقديري و المحلي :

كانت محاولات شوقي ضيف لتيسير النحو أو تجديده تقوم ضمن نشاطات مجمع اللغة بالقاهرة، حيث اتفق مع اللجنة الوزارية بإلغاء الإعراب التقديري والمحلي والاكتفاء بالإعراب التقديري في مثل: جاء الفتى، بإعراب الفتى فاعل، وفي مثل هذا زيد تعرب هذا مبتدأ، وفي الإعراب المحلي: (زيد يكتب الدرس) فجملة (يكتب الدرس) خبر لزيد. غير أن المجمع عدل عن هذا الإعراب سنة 1979 و عاد إلى الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل² مراعاة لشروط التعلم وظروف المتعلم .

و التقدير عنده مرفوض، إذ ألغى متعلقات الظروف و المجرورات ، وكذا الإعراب بالعلامات الفرعية . وقد قرر المجمع سنة 1945 هذا الإلغاء، وأخذ به في دورته سنة 1979 م³.

يعترض محمود فهمي حجازي على إلغاء التقدير، ويدعو إلى الإبقاء عليه لأنه يشكل عملية التكامل بين عناصر الجملة الظاهرة والمقدرة⁴.
والدرس الحديث اهتم كثيراً بدور البنية العميقة التي يمثلها التقدير - في التحليل الدلالي لكشف الغموض عن التركيب .

و ما ينبغي قوله : هو الدعوة إلى عدم الإفراط في التقدير، ومراعاة شروطه لا إلغائه البتة من الدرس النحوي ، لأن في ذلك إهداراً كبيراً للقيم الدلالية .

1 -ينظر: عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح- الكويت-ط2، 1408 هـ - 1987م، ص60.

2 -المرجع نفسه، ص23-24.

3 - تجديد النحو، ص25-26.

4 -مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 1998م، ص110.

و قد أدرك التحويليون هذه القيم، فاعتمدوها في تحليلاتهم¹ .

3- الأساس الثالث : الإعراب لصحة النطق: دعا شوقي إلى ضرورة التقيد بالإعراب

بقدر ما يضمن سلامة النطق دون البحث عن الإعراب التعليلي أو التفصيلي، وقد مثل

له بأدوات الشرط و جملتيه ؛ و الاستثناء وصوره ، و كم الخبرية و الاستفهامية .

كما وقف على جملة الشرط وأدواته ووجد أن النحاة أسرفوا في إعرابها ، بل وقعوا في

اضطراب شديد ؛ فهم يعربون : " من " في نحو قولهم : " من يعمل خيرا يجده " مبتدأ ،

و يختلفون في خبرها ، هل هو فعل الشرط أم جوابه أم هما معا ؟

إن ما أقدم عليه النحاة من إعراب هذه الجملة لا يفيد شيئا في صحة النطق ، كما يرى

شوقي ضيف ومن المهم أن نكتفي بالوقوف على بيان نوع الأداة، ونوعي الجملة ، فعل

الشرط و جوابه " و هذا ضرب من الوصف مفيد جدا في التعليم².

و عمد إلى كم الخبرية و كم الاستفهامية و ألغى ما قام به النحاة من إعرابها في

نحو: كم ركعة صليت (تعرب مبتدأ) ، ومفعولا به في نحو : (كم ورقة كتبتها)

و مفعولا مطلقا في نحو: (كم درسا درست)، وظرفا في (كم ساعة نمت) و اكتفى

ببيان أنها استفهامية أو خبرية ، وأن الاسم بعد الأولى يكون منصوبا وبعد الثانية يكون

مجرورا³.

مثل هذه الأحكام التركيبية التي تتعلق بالإعراب ذات فائدة تعليمية ؛ إذ لا يجب أن ننقل

على المتعلم في الأطوار التعليمية الأولى بمثل ما قام به النحاة ؛ إذ يكفي أن يفرق بين

كم الدالة على الخبر، وكم الدالة على الاستفهام .

1 - ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة و النشر؛ بيروت، 1406هـ-1986م، ص149 .

2 -محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا- دراسة تقييمية في ضوء علم تدريس اللغات،رسالة دكتوراه (مخطوط) إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة باجي مختار، عنابة2002 - 2003م، ص115.

3 -تجديد النحو، ص29، ينبغي الإشارة إلى أن الأسس الثلاثة الأولى وضعها شوقي ضيف عند تحقيقه لكتاب الرد على النحاة " سنة 1947م.

أما المتخصصون، فيجب عليهم البحث والتعمق في مثل هذه الصيغ، والأساليب للوقوف على جمالياتها البلاغية .

4- الأساس الرابع : (أضافه سنة 1977) :

تعريفات وضوابط لبعض أبواب النحو :

من أصعب المسائل في العلم الوقوف على ماهية الشيء ، حيث نجد اختلافا بين للنحاة القدامى في تعريف باب من أبواب النحو . وقد لمس شوقي ضيف اضطرابا واضحا ، وعدم دقة في تعريفاتهم. ومن الأبواب التي وقع فيها الاضطراب حسب زعمه ؛ المفعول المطلق ، و المفعول معه ، و الحال حيث و جد أن هذه الأبواب أكثر تداخلا؛ مع بعضها؛ إذ يحدث فيها لبس، فالحال تلتبس بالخبر، كما تلتبس واو المعية بالواو العاطفة، ويلتبس المفعول المطلق بالخبر والحال. و لهذا نجد ابن هشام يعرفه بقوله :

" اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبرا و لا حالا "1.

وللمفعول المطلق صيغ كثيرة تتوب عنه تتمثل في : مرادفه، اسم الإشارة، ضميره العدد، الآلة، كل، و بعض. و قد توقف شوقي ضيف عند تعريف ابن هشام - وزعم أنه لا يتضمن هذه الصيغ، ولهذا ارتأى أن يضع تعريفا آخر بديلا أكثر دقة، يقول فيه:

" المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين"2

و كأنه أشار بهذه الصيغة التي أضافها إلى الأنواع التي تتوب عن المفعول المطلق. غير أن التعريف لم يُزل غموضا ولا إبهاما .

ويرى شوقي ضيف أن تعريف ابن هشام الذي جمع فيه الخبر والحال دليل على اضطراب مفهومه عند بعض النحاة، واستبدله بتعريف آخر هو أكثر غموضا؛ فقد اقترح تعريفا لها يقول فيه: " الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة "3 بدل تعريف ابن هشام الذي يرى فيه نقصا " الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة "4 فالتعريف الذي

1 - أوضح المسالك ، ج2 ، ص 205-206 .

2 - تجديد النحو ، ص 31 .

3 - المرجع نفسه ، ص 33 .

4 - أوضح المسالك ، ج2 ، ص 293 .

ارتضاه شوقي لا تدخل فيه الحال المعرفة، والثابتة وغير الثابتة والمشتقة والجامدة، حيث انتقت المعرفة بذكر لفظة نكرة و الثابتة بذكر لفظة مؤقتة وأرى أن تعريف ابن هشام أكثر دقة وشمولية .

و عرف أيضا المفعول معه، بقوله: " اسم منصوب تال لو او غير عاطفة بمعنى مع"¹ بدل تعريف ابن هشام الذي يقول فيه: " اسم فضلة تال لو او بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه "².

إن السبب الذي دفع شوقي إلى وضع تعريفات بديلة يراها دقيقة – لثلاثة أبواب نحوية هو وقوع الالتباس بينها وبين أبواب أخرى ، وهذا الالتباس لم تزله تعريفات ابن هشام حسب زعمه .

و من الواضح أن شوقي ضيف أغفل قيمة التطبيقات و الأمثلة التي دعم بها ابن هشام تعريفاته ، وهي ذات قيمة علمية و تعليمية في بيان الفكرة ، وتحقق الصورة الذهنية التي ينشئها التعريف و تفسرها الشواهد .

و لكن هل أزلت تعريفات شوقي ضيف اللبس و الغموض ؟ ثم لماذا وقع اختياره على ابن هشام دون سائر النحاة ؟ .

5- الأساس الخامس :

حذف الزوائد بين النحو التعليمي و النحو العلمي:

يرى شوقي ضيف أن كثيرا من الأبواب النحوية يجب الاستغناء عنها ، لعدم حاجة المتعلمين إليها ، ولتعقدها و تشعب أحكامها . ومن الأبواب التي حذفها ، باب المبتدأ و الخبر الذي حذف منه شروط تقدم المبتدأ على الخبر و الخبر على المبتدأ وجوبا. و تقسيمات الاسم و أبنيته ، و شروط اشتقاق اسم التفضيل ، و التعجب و قواعد اسم الآلة و الاكتفاء بالمسموع ، و باب التصغير، صيغته و شروطه، و صيغة النسب و كذا باب إن و أن و ألغى عملهما، و اكتفى بعدهما روابط³ .

1 - تجديد النحو ، ص 33 .

2 - أوضح المسالك ، ج 2 ، ص 239 .

3 - تجديد النحو، ص 34-35 .

وقد حذف كل هذه الأبواب وهو موقن أن العجز في النحو لا في الألسنة¹ غير أن الواقع التعليمي يقر عكس ما تصوره شوقي ضيف؛ إذ أن العجز أصاب المتعلمين و المعلمين على حد سواء . كما أن طرائق التدريس عاجزة على أن تحوي معالم الفكر النحوي و توصله إلى المتلقي واضحة ومفهومة .

فالتيسير إذا ينحصر في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته² في هذا تنبيه لضرورة التفريق بين النحو التعليمي و النحو العلمي .

6- الأساس السادس : و كانت إضافة الأساسين الخامس و السادس سنة 1981 م

استدراك نواقص ضرورية في النحو العربي :

بعدما أنهى شوقي ضيف حذف أبواب معقدة و عسيرة - حسب زعمه - نظر في الكتب المدرسية ، فوجد نقصا يجب إكماله. يقول: " فقد رأيت أن أجلب منها ما يعينهم على النطق السليم لكلم العربية ، بوقوفهم على بعض صفات في حروفها و حركاتها و على اللين فيها والتشديد، والتتوين، والمد، وألف القطع، والوصل، والإدغام لبعض الحروف و الإبدال"³.

و تتلخص هذه الإشكالات في أربعة أبواب هي : باب إعمال المصدر و المشتقات نحو اسم الفاعل، و اسم المفعول، والصفة المشبهة و... مع الإشارة إلى درس باب الحروف الذي لا يمكن إغفاله لما له من أهمية في تأليف الكلمات و تناسقها بمراعاة مخارجها وصفاتها ثم باب الحذف والذكر في الجملة الاسمية والفعلية .

فالحذف من أهم المسائل التي درسها النحاة والبلاغيون على حد سواء ووقفوا عند جمالياته البلاغية و التفتوا إلى مواضعه في القرآن الكريم، وبينوا أسرار ه .

1 - تيسير النحو التعليمي، ص 3 .

2 - عبد الرحمن الحاج صالح ، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، مجلة اللسانيات ، العدد الرابع ، الجزائر 1973-1974 م ، ص 22-23 .

3 - تجديد النحو، ص 41-42 ، وينظر : تيسير النحو التعليمي، ص 63-64.

كما ارتفعت به اللسانيات التوليدية و جعلته من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها¹. أكد شوقي على التقديم والتأخير، وبيان أنواع الجمل التي يجب على المتعلمين معرفتها. والظاهر أنه كان يدعو إلى إعداد برنامج تربوي شامل وموحد. واللافت للنظر أن شوقي قد أفاد من المنهج الوصفي، وإن كان تأثره لا يبدو واضحا، وحسبنا تلمس إشارات في قوله: "ومن المعروف أن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا للعبارات لم ترد في اللغة، ونحن لا نقرأ بابا في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح، ولما لا يصح"².

أما فكرة التجديد التي طالما نادى بها تمثلت في إعادة القديم بعرض جديد، إضافة إلى أنه عالج "مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، ولم يعالجها معالجة تعليمية، فيستعين فيها بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات"³.

والظاهر أنه لا بد من تضافر جهود المختصين في علم اللغة والتربية وعلم النفس لأجل إعداد مشروع تعليمي ناجح بانتقاء النصوص الأدبية الرفيعة التي تتوافق وقدرات المتعلم، وجعلها منطلقا للاستقراء؛ إذ النحو لا يدرك بالأمثلة المعزولة، ولا بالشواهد الشاذة، وإنما بتمثل منهجه وإنشاء تصور علمي شامل كفيل باستيعاب كل الآراء النحوية التي خدمت اللغة فمثلت النحو المصفي. وكذا الوقوف عند الآراء المغالية التي تسرب إليها الشك وزالت عنها الدقة العلمية فأحدثت اضطرابا وتناقضا في أحكام النحو، ثم العكوف على تخليص النحو منها، و التنبيه على عدم صحتها ورفض التقيد بها علميا و تعليميا .

المبحث الخامس : محاولة تمام حسان لتجديد النحو.

1 - ينظر طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية ص 263 .

2 - الرد على النحاة ، ص 49 .

3 - محمد صاري ، تيسير النحو ، موضة أم ضرورة ؟ مقال قدم في أعمال ندوة تيسير النحو التي عقدها المجلس الأعلى للغة العربية في 23-24 أبريل 2001 بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر

المطلب الأول: من نظرية العامل إلى نظرية القرائن

اللغة العربية ذات نظام لغوي مركب من ثلاثة أنظمة هي النظام الصوتي، والصرفي، والنحوي، الذي ينبنى على المعاني النحوية فتكون جملاً أو مفردات، وما تعلق بالجملة نحو: الأمر والنهي، والإثبات والنفي، والاستفهام والأمر، وما تعلق بالمفردات نحو: الفاعلية والمفعولية، والمبتدأ والخبر... وتجتمع هذه الأنظمة تحت لواء القرائن اللفظية و القرائن المعنوية .

و درس النحو لا يمكن أن يتم إلا في إطار هذه القرائن، ذلك هو المنهج النحوي العربي الحديث الذي رسمه تمام لعمله التجديدي، وقد اتخذ من المنهج الوصفي أداة للعلاج يقول في فاتحة كتابه: " والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة "1.

اطلع تمام حسان على التراث النحوي ودقق النظر فيه، ووجد فيه ما لا حاجة للنحو به نحو نظرية العامل التي عدها خرافة ، وتلمس في التراث ما يمكن الاهتداء به ، أو تناول أفكاره لبعثها من جديد لما فيها من جدة و عمق . إنها نظرية النظم وما يحيط بها من تفسيرات تعين على فهم نظامنا النحوي أحسن فهم، وترقى به إلى أعلى الدرجات.

يظهر عمل تمام حسان في نقد نظرية العامل والدعوة إلى إلغائها تدريجياً؛ إذ نقضها بإيراد البديل المتمثل في القرائن التي شغلت اهتمامه ، وعمل يفسرها ويصفها إذ نجده يقف عند كل قرينة بخلاصة يبين فيها فساد نظرية العامل ، وإنها مجرد مبالغة وقع فيها النحاة جرهم إليها التقليد ، يقول : " و بهذا يتضح أن العامل النحوي و كل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي و الخضوع لتقليد السلف و الأخذ بأقوالهم على علاتها "2.

و غير بعيد عن نظرية العامل عرض تمام حسان للعلامة الإعرابية وأبان قصورها في الدلالة، إذ أنها لا تقوم على تفسير المعنى كله، وإنما هي واحدة من مجموعة قرائن

1 - العربية معناها و مبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، 1979 م ، ص 10 .

2 - المرجع نفسه، ص 207 .

تعمل مجتمعة على خدمة المعنى وتبينه، يقول: " لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف"¹.

وهي " لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن"² وبهذا يكون موقفه معتدلا، حيث أزال شبهة الأفكار المتطرفة التي جعلت من العلامة أكبر مفسر للمعنى، أو ألغت وظيفتها وعدتها مجرد حركات جيء بها للانسجام الصوتي³.

ففي نظره لا بد من توجيه النحو وفق النموذج الوصفي التطبيقي الذي رسمه لمعالجة آراء النحاة التي شابها كثير من القصور و الاضطراب، " وإذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية و العلاقات السياقية جميعها، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام"⁴.

المطلب الثاني: العلامة الإعرابية قرينة غير كافية لتحديد المعنى

إنه من اللافت للنظر أن نؤكد أن العلامة الإعرابية لا تعني وجود العامل النحوي عند تمام حسان ، فقد ألغى العامل ، وانتظمت العلامة في سلسلة القرائن المكلفة بالبحث عن المعنى ؛ فهي لا ترتبط بالتركيب إلا من جهة المعنى و بهذا يكون قد حول أول مسار للنحو العربي وهو العلامة الإعرابية من الاتجاه الشكلي إلى الاتجاه المعنوي؛ حيث أبعدا عن التفسير السطحي الذي وضعه فيها النحاة، فهذا التحويل لإخراج النحو من المنهج المعياري إلى المنهج الوصفي الذي اتسمت به الدراسات العربية الأولى⁵ و دعت إليه الدراسات الحديثة .

1 - اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 205 .

2 - المرجع نفسه ، ص 207 .

3 - سبقت الإشارة إلى هاذين الاتجاهين ؛ الاتجاه الأول في الفصل الأول ومثله قطرب ، والاتجاه الثاني في الفصل الثالث و مثله إبراهيم أنيس .

4 - اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 232 .

5 - تمام حسان ، اللغة العربية بين المعيارية و الوصفية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1958 م، ص 35 .

وقف تمام كثيرا عند القرينة الإعرابية وأبان بطريق الوصف والتحليل القائم على استحضار النصوص المختلفة من القرآن وكلام العرب جوانب القصور فيها، ومن أمثلة ما أورده نذكر :

1. خرق الثوب المسمار، فالتمييز بين الفاعل والمفعول به كان بالاعتماد على قرينة الإسناد، فالخرق لا يسند للثوب وإنما للمسمار .
2. جحر ضب خرب، وهنا يظهر ما أسماه العرب الجحر بالمجاورة، أو قرينة التبعية التي أغنت عن قرينة المطابقة في الإعراب .
3. ونظر في قوله تعالى: (**عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ**)¹ وتوصل إلى أن خضر جرت على التبعية وهو إعراب دعت إليه أسباب جمالية بحتة لا علاقة لها بالمعنى الوظيفي وذهب ابن خالويه إلى أن هذه الآية قرئت بوجهين، بالرفع والخفض فأما وجه الرفع (**عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ**) جعل الخضر نعنا للثياب وأما وجه الجر، فهو نعت لـ "سندس"². وهي قراءة الجمهور.
- وأما ابن أبي عبله وأبو حيوة فقراءتهما بالرفع "ثياب سندس خضر". وأما ابن كثير وعاصم وشعبة وابن محيصن فقرأوا بالجر "ثياب سندس خضر"³
- وأما عن قوله تعالى: (**إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ**)⁴ اختلف النحاة والقراء في تخريج هذه الآية والذي عليه أبو حيان الأندلسي أنها لغة كنانة التي تجري المثني بالألف دائما. ثم إنه خرجها على أن " إن " هي المخففة من الثقيلة " وهذان " مبتدأ " و" لساحران " الخبر و اللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة على رأي البصريين والكوفيين يزعمون أن " إن " نافية و اللام بمعنى إلا "⁵.

1 - الإنسان /21.

2 - ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط6 ، 1417 هـ - 1996 م ، ص 359

3 - البحر المحيط، ج8 ، ص399.

4 - طه /63 .

5 - البحر المحيط، ج6، ص238.

فالأمتثلة التي ساقها تمام حسان تمثل المناسبة الصوتية، وهو نظام صوتي تسعى إلى تحقيقه اللغة وإن كان على حساب العلامة الإعرابية .

فقد وردت قراءات على سبيل الاتباع نحو قراءة " الحمد لله " بكسر الدال و كسر اللام تباعا لها. يقول ابن خالويه: " وقرأ الحسن ورؤية " الحمد لله " بكسر الدال فأتبع الكسر ، وذلك أن الدال مضمومة ، وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا الخروج من ضم الكسر إلى كسر، فأتبعوا الكسر الكسر "1.

يؤكد ابن جني أن الترخص في الإعراب من أجل تحقيق الانسجام الصوتي شاذ في الاستعمال والقياس، ولكن كثر استعماله عند العرب حتى صار كالجاء الواحد، يقول: " إن هذا اللفظ كثر في كلامهم و شاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييرا ... فلما اطردها هذا و نحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر و شبهوهما بالجزء الواحد و إن كانا جملة من مبتدأ و خبر "2 .

ويذهب الزمخشري إلى أن مثل هذه القراءة هي لغة ضعيفة، ويرفض أن تُصدَّر العلامة الإعرابية بحركة الإتياع³ وقال أبو جعفر، وسمعت علي بن سليمان يقول: لا يجوز من هذين شيء عند البصريين وهاتان لغتان معروفتان موجودتان في كل واحدة منهما علة⁴.

هذه أمثلة من القرآن وكلام العرب حدث فيها الترخص في العلامة الإعرابية، اتخذها تمام دليلا على عدم كفاية الإعراب في تفسير المعنى، إذ بين الخطأ المنهجي الذي وقع فيه النحاة حينما عدوا الإعراب فرع المعنى، واضطربوا في تفسير المعنى يقول: " وحين قال النحاة قديما إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينما، والدلالي حينما، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي "5.

1 - إعراب ثلاثين سورة، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى عين مليلة- الجزائر - ص34.

2 - المحتسب، ج1، ص111.

3 - الكشف، ج1، ص62.

4 - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص17.

5 - مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1979 م، ص 227 .

فالنظرة النحوية القديمة كانت تعامل الإعراب على أنه النحو كله¹ وكذلك المعنى نجده يطلق على الوظائف النحوية، ويراد به الموقف أو السياق أو المقام².

وإلى التحليل نفسه يذهب حماسة عبد اللطيف الذي وافق تمام حسان في طروحاته؛ إذ الإعراب من الوجهة النظرية يقابل التعليق الذي قال به عبد القاهر الجرجاني؛ وأما من الوجهة التطبيقية هو العلامة الإعرابية التي تلتزم أو آخر الكلم³.

ولكن النصوص التي ساقها تمام للاستدلال على الترخّص في العلامة الإعرابية تعد غير كافية، وبعبارة النحاة لا يقاس عليها، فقد ذكر السيوطي: "وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر ... والمبيح لذلك كله فهم المعنى و عدم الإلباس، و لا يقاس على شيء من ذلك"⁴.

إذا لا تتدرج هذه الأمثلة ضمن قواعد اللغة، لأنها ليست مطردة ولا يجوز القياس عليها فهذا النوع يمثل خروجاً عن القاعدة؛ فاللغة " لا تترخّص في قرائن الجملة جزافاً بل يكون ذلك في موقعيات خاصة، وبحيث لا يمثل هذا الترخّص قاعدة عامة يمكن النسيج على منوالها"⁵.

المطلب الثالث: نظرية القرائن أصل من أصول النحو العربي

انكب تمام حسان على التراث النحوي العربي، وغرف من ينابيعه الأصيلة، ووقف على آراء في غاية الدقة والعلمية، تتبض بالفكر التجديدي، وتضع النحو في مساره الصحيح، ففكرة القرائن لم تكن من اختلاقه، بل كانت نتيجة قراءة واعية للتراث حيث "التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في رفق فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه وأعاد نسجه من جديد فكانت نظرية القرائن النحوية"⁶.

1 - ينظر أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم ، ص 17,16 .

2 - ينظر حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة، 2001م. ص 220 .

3 - ينظر المرجع نفسه، ص227.

4 - همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1397 - 1977 م ج3، ص:8

5 - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص320.

6 - العلامة الاعرابية بين القديم و الحديث ، ص 283 .

فالجرجاني أحد الذين أدركوا دور الإعراب في تعميق المعنى داخل التركيب ، كما أبان دور قرينة الرتبة ، ويتجلى ذلك في قوله تعالى : (**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**)¹ و قوله : (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**)² فالاشتعال هو للشيب في المعنى، وإن كان للرأس في اللفظ ؛ فالعلاقة الدلالية بين عناصر التركيب هي دلالة الشمول التي لا يمكن تحقيقها بتغيير الإسناد نحو: اشتعل شيب الرأس، أو اشتعل الشيب في الرأس، بل لا يجوز اللفظ أكثر من ظهوره في الجملة ونظيره قولك: اشتعل البيت نارا، فيكون المعنى أن النار وقعت في كل البيت على وجه الشمول، ولا يفيد هذا المعنى إذا قلنا: اشتعلت النار في البيت ، فقد تكون في جزء منه .

ومثله المعنى في قوله تعالى : (**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**) الذي يفيد الشمول، وأن الأرض كلها صارت عيوننا، وامتألت ماء. ويتناقض المعنى إذا قلنا: و فجرنا عيون الأرض³.

أو فجرنا العيون في الأرض، ويفهم منه أن العيون قد تفرقت في الأرض فغاية الجرجاني " إظهار قيمة النحو وأثرها الجمالي وليس دراسة النحو أو إعادة وضعه الجديد في إطار نظرية متكاملة"⁴.

ويقف ابن يعيش عند القرائن اللفظية، مبينا الأحكام النحوية. يقول: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدالاتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا "⁵.

1 - مريم/4.

2 - القمر/12.

3 - دلائل الإعجاز، ص92-93.

4 - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص287.

5 - شرح المفصل، ج1، ص239.

فالمبتدأ و الخبر عنصران متلازمان لإفادة المعنى، ويحذف أحدهما بوجود قرينة يقول ابن مالك :

وحذف ما يعلم جائزكمَا تقولُ زيدٌ بعدَ منْ عندكمَا
وفي جوابٍ كيفَ زيدٌ قلْ دنفًا فزيدٌ استغنى عنه إذ عُرِفَ¹

" فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام"².

وأما الرضي الاسترابادي فقد فصل الحديث عن القرائن اللفظية والمعنوية، ووقف عند قرينة الإعراب وبيان وظيفتها في التمييز بين الفاعل والمفعول به، يقول: " إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل، لأنه انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أي الإعراب المانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء، فليلزم كل واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي. والقرينة اللفظية كالإعراب لظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضرب موسى حبلى أو اتصال الضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه " موسى " والمعنوية نحو : أكل الكمثرى موسى، واستخلف المرتضى المصطفى ع ونحو ذلك"³.

فالإعراب وثيق الصلة بالرتبة التي تعد قرينة لفظية تعويضية تعمل على رفع اللبس بتظافر قرائن أخرى وجدت في التركيب نحو الصفة التي تحدد الفاعل من المفعول به في الأسماء المقصورة ، أو الضمير المتصل، والضمير العائد .

1 - ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص 78 - 79 .

2 - اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 221 .

3 - شرح الكافية ، ج1 ، ص 166 .

فانتفاء الإعراب لا يقيد التركيب بالتزام رتبة واحدة ، ما دامت هناك قرائن لفظية أخرى تزيل اللبس و تبين المعنى نحو : ضرب فتاه موسى .حيث تقدم المفعول على الفاعل .

وإضافة إلى القرائن اللفظية هناك قرينة معنوية تعمل على التمييز بين الفاعل والمفعول به حين تتعدم العلامة الإعرابية .

لقد قدم الرضي أساسا لفكرة القرائن النحوية حين بين أن الإعراب في بعض حالاته لا يكون فاصلا بين المعاني، وهنا تلجأ اللغة إلى طرائق أخرى للفصل بين المعاني منها : الرتبة، و المطابقة، و الإسناد، و السياق . فكل من هذه العلامات تقوم مقام الإعراب في تبين المعنى و توضيحه .

فالنحاة عرفوا القرائن وأشاروا إليها وبيّنوا دورها في جذب خيوط المعنى غير أنهم لم يجعلوها " أساسا للتناول النحوي، بل يعتمدون عليها في مواضع محددة، وبفهم يقرب أو يبتعد عن الفهم الذي تكاملت به عند أستاذنا الدكتور تمام حسان ¹ .

المطلب الرابع: المعاني المقالية والمقامية وعلاقتها بالتعليق عند الجرجاني.

ميز تمام حسان بين ثلاثة معاني هي: المعنى الوظيفي، و المعنى المعجمي، والمعنى الدلالي.و يقصد بالمعنى الوظيفي المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وأما المعنى المعجمي فهو ذلك المعنى المستخلص من الكلمات المفردة ومجموع هذين المعنيين يكون لدينا معنى المقال، أو المعنى اللفظي للسياق و بعبارة علماء الأصول ظاهر النص ، وتمثل هذه المعاني ما يسميه حسان المعاني المقالية التي ترتبط بفتون الكلام ، فتكون تراكيب وجملا تخضع للتحليل والنقد .

أما المعاني المقامية الحالية فيمثلها مجموع المعاني السابقة يضاف إليها السياق فتعطينا المعنى الدلالي ².

1 - العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص383.

2 - اللغة العربية معناها ومبناها، ص182، ينظر تمام حسان إلى السياق على أنه يمثل جزء المعنى" ففي

1- المعنى الوظيفي : كما بينه تمام حسان " مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها ، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص ، والنسبة والتبعية وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية و المفعولية¹.

2-و أما المعنى المعجمي : فهو لا يعكس بأي حال صحة المعنى في التركيب ، وليس ضروريا للكشف عن عملية التعليق. وقد مثل له تمام ببيت من اختلاقه .يقول فيه :

قاصَ التجينُ شحالهُ بتريسيهِ فإخي فلم يستعفْ بطاسيةِ البرن²

ومن شروط المعنى المعجمي المحافظة على الخصائص العربية للحروف والمباني والعلاقات النحوية³.

3- المعنى الدلالي: هو المعنى المستخلص من السياق والظروف الاجتماعية التي تحيط بالنص وهو أشمل من سابقه . وقد مثل له بطالب في مدرسة ثانوية يريد إشعال سيجارة فلم يجد ما يوقدها به، فيتجه إلى ناظر المدرسة قائلاً له : " تسمح بالولاعة ؟" فالظروف المحيطة بالموقف تبعث على الدهشة والعجب حينما يسقط الطالب كل بنود الاحترام، وهو في المدرسة لأجل تعلم الأدب والأخلاق، نجده يتصرف بسوء أدب⁴. بسط تمام حسان الحديث عن القرائن المعنوية واللفظية، ووقف عند كل نوع منها بالتحليل والتمثيل و بين شبكة العلاقات التي تكونها العناصر المتألفة داخل التركيب . فالإسناد قرينة معنوية تفسر العلاقة بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر و تميزهما عن بعضهما. والتخصيص كبرى القرائن، لأنها العلاقة التي تحكم الإسناد والتعدية .

والمعية قرينة معنوية أيضا تدل على المفعول معه والمضارع بعد الواو. وقرينة الظرفية تدل على المفعول فيه، والتحديد قرينة دالة على المفعول المطلق، وقرينة الملابس تدل على الحال، وقرينة التمييز تدل على التمييز، وقرينة الإخراج تدل على

الغالبية العظمى من أمثلة دلالة السياق يجد المرء قدرا عظيما من الكمال في الدلالة على المعنى".

ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية، ص121.

1 - المرجع نفسه، ص178.

2 - البيت من بحر الكامل، وهو لا معنى له.

3 - اللغة العربية معناها و مبناها، ص182-183.

4 - المرجع نفسه، ص358.

الاستثناء، وقرينة المخالفة .تدل على الاختصاص . وقرينة النسبة تدل على الجر والإضافة، وأما قرينة التبعية فهي قرينة التوابع نحو: النعت و التوكيد ، والبدل والعطف¹.

أما القرائن اللفظية فهي لا تقل أهمية في بيان المعنى عن القرائن المعنوية، وأول هذه القرائن ، القرينة الإعرابية التي جعل منها النحاة نظرية كاملة ، وجعلها تمام حسان جزءا من نظرية أسماها : تظافر القرائن .

و إلى جانب الإعراب هناك قرينة الرتبة و الصيغة ، و المطابقة ، والربط ، و التضام والأداة، و النغمة².

و مجموع هذه القرائن أطلق عليها التعليق، ونستند إليها عند إيراد المعنى الوظيفي أو عند الإعراب، وهي البديل عن نظرية العامل³.

أما القيم الخلافية أو ما أسماه التطريز اللغوي، فيأمل أن تطرح فكرا و أسسا " يمكن أن تبني عليها نظرية نحوية شكلية تامة، ليس لها ما لنظرية العامل من التناقض، والحاجة إلى التأويل و التمكك "⁴.

فالتعليق من أهم المصطلحات التي جاءت بها نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني و تأثر به تمام حسان، بل وتبناه في دراسته التجديدية؛ حيث أعاد بعثه من جديد لندرك قيمته في خدمة المعنى يقول: " و لعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق "⁵.

ويمضي في الكشف عن أسرار التعليق، الذي تفوق أهميته نظرية النظم، ثم إنه يجد له تفسيراً عن طريق الربط بين العلاقات المعنوية بواسطة القرائن ، يقول: " وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الاطلاق فلم يكن النظم و لا البناء والترتيب وإنما كان "

1 - اللغة العربية معناها و مبناها ، ص191-204.

2 - المرجع نفسه، ص205-226.

3 - المرجع نفسه، ص182-183.

4 - مناهج البحث في اللغة، ص241.

5 - اللغة العربية معناها و مبناها، ص186.

التعليق " و قد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية و المعنوية و الحالية "1.

يرى تمام حسان أن فكرة التعليق التي نادى بها هي نفسها التي قال بها الجرجاني إلا أن عملية استقرار نصوص الدلائل تؤكد خلاف ذلك وإن كانت في المنحى العام تبدو واحدة .

فالجرجاني ربط بين المعنى المعجمي و المعنى الوظيفي و أكد على أهميته في إبراز المعنى وتقوية النظم، يقول: " و معلوم علم الضرورة أن لن يتصور أن يكون للفظه تعلق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك . ويراعى هناك أمر يصل إحداها بأخرى، كمراعاة " نبك " جواباً للأمر في قوله : قفا نبك: وكيف بالشك في ذلك. ولو كانت الألفاظ يتعلق بعضها ببعض من حيث هي ألفاظ، ومع اطراح النظر في معانيها لأدى ذلك إلى أن يكون الناس حين ضحكوا مما يصنعه المجان من قرأء أنصاف الكتب ضحكوا عن جهالة ، وأن يكون أبو تمام قد أخطأ حين قال :

عذلاً شبيهاً بالجنون كأنماً قرأت به الورهاء² شطر كتاب³

أما تمام حسان فقد فصل بين المعنيين، المعجمي والوظيفي وهذا الفصل جعله يبتعد عن مفهوم التعليق و فكرته عند الجرجاني .

و يمضي في فصله بين المعنى والإعراب قائلاً: " و لو كان الإعراب فرع المعنى الدلالي ما استطعنا كذلك أن نعرب قول المجنون بن جندب :

مَحْكُوكَةُ الْعَيْنَيْنِ مِعْطَاءُ الْقَفَا كَأَنَّمَا قَدَّتْ عَلَى مَثْنِ الصَّفَا

تَمْشِي عَلَى مَثْنِ شِرَاكِ أَعْجَفَا كَأَنَّمَا يُنْشَرُ فِيهِ مُصْحَفَا⁴

فإن أبا العلاء العماني لم يستطع تفسير ذلك ولم يستطع ذلك أبو عبيدة ولا الأصمعي ولا أبو زيد و قال أبو زيد إنه كلام مجنون و لا يعرف كلام المجانين إلا مجنون⁵

1 - المرجع نفسه، ص188.

2 - الورهاء: هي الحمقاء.

3 - البيت من بحر الكامل ، ينظر: دلائل الإعجاز، ص300-301.

4 - البيتان من بحر الكامل.

5 - اللغة العربية معناها ومبناها، ص183.

فاللغة ليست قوالب جامدة يصب فيها الكلام ، وإنما هي وظيفة اجتماعية قائمة على الفهم و الإفهام .

فعدم وضوح الرؤية عنده في التمييز الدقيق بين المبنى و المعنى جعله ينساق وراء افتراضات غير علمية عندما عمد إلى نظم بيت شعري من كلمات هرائية، عديمة الدلالة يقول:

قاصَ التجينُ شحالهُ بتريسيهِ فإخي فلمْ يستعفْ بطاسيةِ البرنُ¹

فعرالدين المجدوب الذي استوقفه هذا الافتراض اللغوي مدركا خطورته و النتائج التي ترتبت عنه يقول مستنتجا " ولعل أخطر ما ترتب عن غموض مصطلح المبنى وهو غموض يصيب بالضرورة مصطلح المعنى "².

ثم يستدرك معلقا على البيت الشعري، وما هدف إليه تمام من خلال عرضه هذا يقول : " و التحقيق عندنا في ما ذكر أن البيت المذكور لا يمثل إلا توليفا لعناصر التعبير وفق القوانين المسيرة لها في اللسان العربي و لا يمثل ما ذكر بأي حال مستوى نحويا، فالنحو عندنا إحاطة بالقوانين المفسرة لائتلاف ثوابت المضمون حسب مستويات من التركيب و التشعب مختلفة، تتعالق حسب طرق غير متوقعة دائما مع صعيد التعبير ومستوياته المختلفة ، ولعل موقفه هذا نتيجة أيضا من نتائج فصله في النظام اللغوي بين المعاني من جهة و المباني من جهة ثانية "³.

و يسوقنا التحليل إلى إيجاد علاقة بين ما ذهب إليه تمام و ما دعا إليه تشومسكي في استقلال التركيب عن الدلالة⁴.

1 - المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص326.

2 - المرجع نفسه، الموضوع نفسه.

3 - ينظر : تيرينيس موور ، وكريستين كارلنغ - فهم اللغة : نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي ترجمه حامد حسين الحجاج - دار الشؤون الثقافية العامة بغداد -1998 م، ص61 ، وميشال زكريا الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) - المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . ط1 ، 1402 هـ -1982 م ، ص 110 .

4 - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص71.

ولعلنا لا نخالف الصواب إذا قلنا إن المنهج الوصفي الذي طبقه على فروع أنظمة اللغة ، أصابته سلبياته القائمة على الفصل بين الشكل و المعنى. غير أنه في فصله هذا لم يهمل المعنى ، بل نظر إليه نظرة جديدة مخالفة للوصفيين .

فالفصل بين المعنى المعجمي و المعنى الوظيفي يزري باللغة بل يضيق من دائرة المعنى، و يبعده عن دائرة البلاغة و النظم الذي قال به الجرجاني " إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق "1.

فالألفاظ ملازمة للمعاني، ولا تنفك عنها، ولا يمكن أن نتصور تعليقا أو نظما فصل فيه بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي .

فبعد القاهر يؤكد أكثر من مرة التلازم الشديد بين المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية (الإعراب)، ونراه يدقق الوصف وهو يتحدث عن التعليق الذي لم يتجاوز المعاني النحوية : " ليس الغرض بنظم الكلم إن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها و تلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ... و لو فرضنا أن تتخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات ، دلالتها لما كان شيئاً منها أحق بالتقديم من شيء . ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب و نظم "2.

فهل بعد هذا يمكن القول بفكرة واحدة للتعليق عند الجرجاني و تمام حسان ؟ كما أنه لا يمكننا القول باختلاف المعاني الوظيفية والمعاني المعجمية .

وبأي حال فإن التعامل مع القرائن لا ينفك عنه اللجوء إلى المعاني المعجمية للوقوف على حقيقة كل قرينة " وإلا فمن أين لي أن أعرف أن هناك علاقة إسناد بين التلميذ والمجتهد في الجملة : التلميذ مجتهد، إذا لم أكن أعرف المعنى المعجمي لكل من التلميذ والمجتهد "3 .

1 - الدلائل، ص58.

2 - المصدر نفسه، ص56.

3 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص83.

جعل تمام فكرة القرائن بديلا عن العامل النحوي، وأي بديل؟ إذا ما تعلق الأمر بالسهولة و اليسر ووضعنا هذه بجانب تلك فأياها أقرب إلى الفهم، و أيسر في التطبيق؟ ذلك أن إعراب جملة نحو: "ضرب زيد عمرا" لا بد من استحضار سبع قرائن للكشف عن أن "زيد" فاعل، وخمسة قرائن لمعرفة أن "عمرا" مفعول به¹.

أما قرينة الإعراب، فهي لا تتفك أن تكون واحدة من القرائن اللفظية المساعدة على بيان المعنى، غير أن تمام قلل من حدثها في كثير من المواضع لا سيما عندما يكون نصيبها في المعنى ضئيلا .

و محصول القول : إن ما أقدم عليه تمام حسان لا سيما في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" يعد أجراً محاولة قام بها بعد سيبويه والجرجاني².

فالنموذج الجديد الذي قدمه تميز بطابع الوصفية التطبيقية وكان بمقابل النموذجين النحويين لمدرستي البصرة والكوفة . إلا أنه في تطبيقه للمنهج الوصفي خرج بجديد خالف فيه مبدأ من مبادئ الوصفيين و هو دراسة اللغة المنطوقة، حيث أضاف إليها دراسة اللغة المكتوبة³.

و يمكن حصر خصائص النموذج الذي طرحه تمام حسان فيما يلي :

1. دراسة النحو في إطار منهج متكامل يرصد دقائق اللغة من الداخل ومن الخارج، ويتتبع مسائلها بالوصف والتحليل المستندين إلى التطبيق لا التنظير فحسب .

2. الربط بين علم النحو و علم المعاني بالاستناد إلى آراء سيبويه و الجرجاني فالأول كان منهجه تحليليا و الثاني تركيبيا⁴.

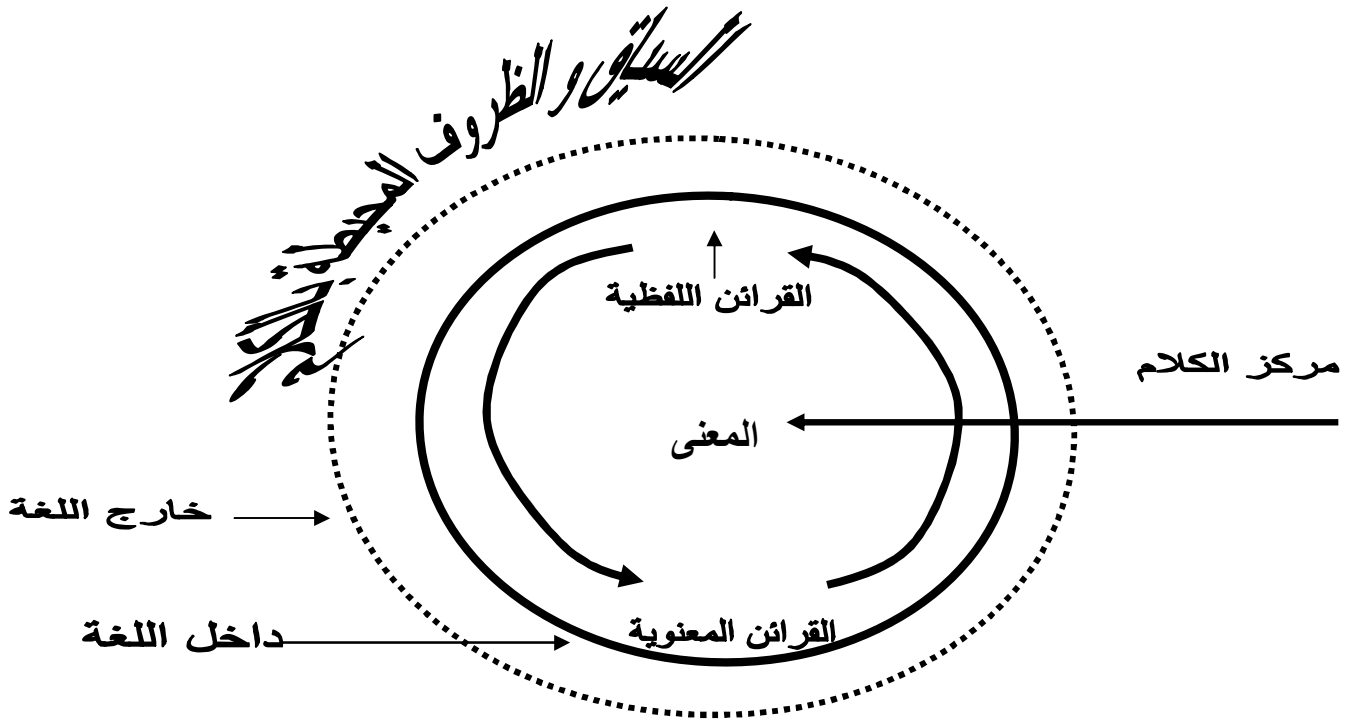
و يمكن تمثيل دائرة المعنى التي تمثل هدفا تسعى إليه العربية بل كل اللغات في الشكل الآتي :

1 - اللغة العربية معناها ومبناها، ص192.

2 - المرجع نفسه، ص10.

3 - ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ص50.

4 - اللغة العربية معناها ومبناها، ص29.



إن الدائرتين الأولى والثانية هما مدارات مضيئة ملتفة حول المعنى وقد مثلت لهذا التصور بالدائرة، لأنني أرى أن الكلام مدارات مثلما هو الكون، إذ اللغة باعتبارها نظاماً جزئياً من مجموع أنظمة الكون، وهي تدور من اليمين إلى اليسار بعكس اتجاه الزمن الذي يحمل اتجاهاته من الماضي إلى الحاضر، (الآن) إلى المستقبل. فأكثر ما ترتبط الجملة العربية في زمنها بالماضي لعمقه وتعدد جهاته إذ يحوي تسع جهات، والمستقبل يضم أربع جهات، والحاضر ثلاث جهات¹.

فالزمن عند تمام حسان سياقي لا صيغي، مرتبط أشد الارتباط بالأساليب نحو: الخبر والإنشاء .

3- الفكر التجديدي الذي ميز عمله برز في عدة جوانب من اللغة؛ إذ جعل اللغة نظاماً تدرج تحته أنظمة صغرى تحكم المباني والمعاني، ولكل خصائصه ومميزاته. فالعلاقات التي تحكم المبنى غير التي تحكم المعنى، وتجتمع هذه العلاقات وفق تتابع تسلسلي يظهر في المعادلة الآتية :

المعنى المعجمي + المعنى الوظيفي (المعاني النحوية) = المعنى اللفظي للسياق
+المقام = المعنى الدلالي .

المبحث السادس: المجامع اللغوية ودورها في توجيه الأحكام النحوية.

اضطلعت المجامع اللغوية العربية، وعلى رأسهم لجنة وزارة المعارف (سنة 1938م) بشؤون اللغة العربية و نحوها، وحملت على عاتقها مسؤولية تيسير النحو ووضع بين أيدي المتعلمين سهلا ميسورا محببا و مرغوبا فيه .

ومن أولى الإصلاحات التي شرعت فيها هذه اللجنة نظرية العامل التي مالت عنها وخرجت عن كثير من أصولها اللغوية، مستبعدة العلل و القياسات، متجهة إلى المنهج الوصفي للاسترشاد بطرائقه من أجل شذب كل المسائل النحوية المضطربة التي علقت بها آثار الفلسفة والتأويل .

انطلقت اللجنة في عملها الذي أسسته من آراء ابن مضاء، فدعت إلى إلغاء متعلقات المجرورات والظروف، وإلغاء الضمائر المستتررة جوازا ووجوبا¹ كما أفادت من آراء إبراهيم مصطفى في اختصار أبواب النحو إلى ثلاثة أبواب: باب الإسناد ، وباب الإضافة، وباب التكملة² وإعراب الأسماء الخمسة بضمة ممدودة وفتحة ممدودة وكسرة ممدودة³.

وهذه القرارات كانت في مجملها مختصرة و شكلية، إذ أنها لم تمس جوهر النحو ولا أصوله ؛ فبقيت أعمال اللجنة محصورة في الفصل بين النحو التعليمي و النحو العلمي وإلغاء بعض الفروع وتنسيق بعض الأبواب .

و ما تميزت به هذه اللجنة أنها لم تخرج عن الإطار الذي رسمته المحاولات الفردية السابقة لها نحو محاولة ابن مضاء، وإبراهيم مصطفى. وكانت في أغلبها تتمسك بالأراء النحوية للقدامى لا سيما الكوفيين، فقد رسمت لنفسها طريقتين على منهج التيسير؛ طريق فهم التراث النحوي فهما دقيقا، ثم طريق الإصلاح والتيسير .

تقدمت اللجنة الوزارية بجملة من الاقتراحات إلى مجمع اللغة سنة 1938م، وفي سنة 1945م انعقد مؤتمر للمجمع تمت فيه دراسة المقترحات، وتوصل إلى ما يلي :

- 1 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ، ص 35 .
- 2 - المرجع نفسه ، ص 34 .
- 3 - المرجع نفسه ، ص 33 - ألغى المؤتمر المنعقد في 1945 هذا الإعراب ودعا إلى التمسك بإعرابها بالواو و الألف و الياء. ينظر: تيسير النحو التعليمي، ص 40 .

1. الإبقاء على التقسيم الثلاثي للكلمة .
 2. الاستغناء عن الإعرابين التقديرى و المحلى فى الأسماء المقصورة و المنقوصة و المضافة إلى ياء المتكلم و الأسماء المبنية .
 3. إلغاء علامات الإعراب الأصلية و الفرعية¹.
 4. الإبقاء على ألقاب الإعراب و إلغاء ألقاب البناء .
 5. تتألف الجملة من ركنين أساسيين أسماهما : المسند و المسند إليه ، خلافا للجنة التى فضلت مصطلحي الموضوع و المحمول .
 6. إن متعلق الظرف و المجرور لا يقدر دائما، و هنا تلتقى اللجنة و المجمع بآبن مضاء، أما المجمع فقد أجاز بعض الأمثلة التى وقع فيها الكون العام، نحو: هذا حمض يوجد فى عسل الشمع² .
 7. وافق المجمع اللجنة الوزارية على إلغاء ضمائر الرفع المستتر، مع بيان الإعراب فى " قمت " نقول : صيغة الماضى المتكلم، و " قم " صيغة أمر للمخاطب و " أقوم " صيغة مضارع المتكلم، و يكون الإعراب معدلا وفق ما يلى: أنا: مسند إليه، و قمت: صيغة لماضى المتكلم مسند . " وقاموا": صيغة ماضى الغائبين مسندا³.
- لم يكن عمل إلغاء الضمير المستتر عملا من اختلاق اللجنة، وإنما محاكاة لآراء النحاة القدماء ، فالكوفيون قالوا بجواز إعراب الاسم المرفوع المتقدم على فاعله، فاعلا خلافا لجمهور النحاة الذى يعربونه مبتدأ⁴، و مذهب ابن مضاء فى الاعتراض على تقدير الضمائر المستتر⁵.

1 - تيسير النحو التعليمى قديما و حديثا ، ص 39 .

2 - خالد بن سعود بن فارس العصىمى ، القراءات النحوية و التصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار التدمرية ، المملكة العربية السعودية - و دار ابن حزم - بيروت ط1 - 1424 هـ - 2003 م ، ص 82 .

3 - تيسير النحو التعليمى ، ص 41-42 .

4 - ينظر همع الهوامع ، ج 2 ، ص 254-255 .

5 - الرد على النحاة ، ص 90 .

أما شوقي ضيف فإنه يعترض على الإلغاء بحجة أنه أحدث اضطراباً في الفاعل الذي يكون تارة ولا يكون أخرى، والأصل في هذا الباب أن يكون مطرداً¹، ثم إن هذه الضمائر مقطوعة من ضمائر منفصلة بارزة مثلما أكد شوقي ضيف. فالنحاة "كانوا على صواب عندما صنفوا الضمائر إلى بارزة ومقدرة ومستترة لأن القاعدة النحوية - كما رأينا - لا تطرد إلا على مثل هذه التقديرات، ولأن اللغة العربية لغة الإيجاز والحذف والعبارة الموحية"². وهي إشارات تقودنا من معرفة الضمير البارز إلى معرفة الضمير المستتر؛ فالضمائر البارزة دالة على الفاعلية باقترانها بالحركات التي أصبحت دوال على نوع الفاعل.

فاللجنة في حكمها تتبعت فروع العامل و آثاره . ولما كانت الضمائر المستترة أو البارزة ذات علاقة بالإعراب ألغيت دون النظر إلى دلالتها الأخرى؛ إذ أنها ذات دلالة على المطابقة والحضور الشخصي، وإزالة التنكير عن الأفعال و تحديد جهتها وأركان الخطاب من متكلم و سامع ورسالة.

فالضمائر المستترة ذات حضور في البنية العميقة، وذات صلة وثيقة بالفعل في مثل: قام محمد، ومحمد قام. إنها تقوي العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه بالتأكيد على القيام الذي وقع من محمد و ليس من شخص آخر. فترك تقدير الضمير المستتر يهدر كثيراً من القيم الدلالية التي تعمل على بيان التركيب و فهمه لا تعقيد و التباسه مثلما يظن كثير ممن اشتغلوا بالتيسير. غير أن تتبعه ينبغي ضبطه وتقييده في النحو التعليمي بالقدر الذي يبعث على الفهم .

8. اتفق المجمع واللجنة على عد ما سوى المسند والمسند إليه تكملة، غير أن المجمع أخرج التوابع من التكملة، وإخراجها كان لاختلاف مواقعها الإعرابية؛ فهي تكون مرفوعة و منصوبة و مجرورة .

1 - تيسير النحو التعليمي ، ص 42 .

2 - بكري عبد الكريم ، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث القاهرة، ط1، 1999 م ، ص: 138-139.

إذ أنه اعتمد معيار الإعراب لتصنيف الأبواب، وبهذا يكون قد وقع فيما رفضه من قبل، وهو عدم الخضوع للعامل وأثره من جهة ، ثم إنه وقع في مزلق المنهج المعياري وهي ثنائية الأصل والفرع، فكل ما جعله في ركن التكملة أو مما يستغنى عنه الكلام في كثير من الحالات هي المنصوبات، ولما كان النعت يرد مرفوعا و منصوبا ومجرورا احتار في تصنيفه فجعله قسما مستقلا، وكأني به يعيد ضمه إلى ركني الإسناد أو ذلك القسم الذي تتراوح دلالاته بين العمدة والفضلة. وقد فاتته أن يلتزم بما أقره عندما أعرب جملة " ضربته ضربا شديدا " يقال "ضربا" تكملة مصدرية للفعل، وشديدا وصف مكمل لـ "ضربا" وكأنما فات المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت مع التوابع من التكملة¹.

نظر المجمع في المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول به، و الحال، والتمييز، والاستثناء. ورأى الاكتفاء بذكر أغراضها مع وجوب ذكر لفظة تكملة، فيقال عن المفعول لأجله مثلا : تكملة الفعل لبيان السبب. وعن الحال في: جاء الولد مسرعا تكملة للفعل لبيان المصاحبة .

و الواضح أن مثل هذا الإعراب الذي أقره المجمع أكثر تعقيدا من الذي أقره النحاة، إذ عمل المجمع على إلغاء أثر العامل البتة في الإعراب ومن ثم إلغاء أبوابها، مع الإبقاء على وظائفها الدلالية . ومثل هذا العمل من شأنه أن يقطع صلة الناشئة بالفهم، ويزج بهم في دوامة الغموض والاستغلاق من جديد.

و ما إلحاح شوقي على إعادة الأبواب التي أقرها النحاة نحو: باب المبتدأ والخبر وكان و أخواتها وإن وأخواتها، وباب الفاعل ونائبه إلا إدراك منه لحقيقة الأحكام النحوية التي شرحها النحاة، وفصلوا جوازها ووجوبها مع توحد الاسم و اختلاف الوظائف و تراجع النصب في بعضها وبروز قيمته في بعضها الآخر نحو ما يقع في باب النائب عن الفاعل .

فالمنصوبات تتحدد أدوارها الدلالية من خلال حركية التركيب التي تسير في اتجاهين متعاكسين؛ اتجاه التوسعة، واتجاه الاستغناء، أو التخلص من الأركان التي لا يحتاجها. ولهذا. فإننا نجد مصطلح التكملة أقرب إلى الاستعمال اللغوي من مصطلح الفضلة الذي وضعه النحاة مع الإشارة أنهم أولوا المفعول به عناية فائقة، وكانوا يقدمونه على الفاعل أو على الفعل و الفاعل، وهذا ما دفع بأبي علي الفارسي إلى القول: " إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه "1 .

والجدير بالذكر أن المنصوبات ليست على درجة واحدة من الاهتمام، إذ أن ظروف القول و ملابساته تتحكم في انتظام مثل هذه العناصر داخل التركيب . فالأخذ بآراء النحاة يعد في كثير من الحالات أسلم من مخالفتهم وبخاصة حين نعدم الحجة أو تضعف .

9- اتفقت اللجنة والمجمع على أحكام الجملة وأقسامها من فعلية واسمية وشبه جملة وجملة الشرط وجوابه، وجملة القسم وجوابه، غير أنها أهملت الجملة المضافة و المفسرة والمعتزلة².

وكان أمام اللجنة عدة اصطلاحات لركني الجملة منها: مصطلحي المسند والمسند إليه . وهو مصطلح البلاغيين استخدمه سيوييه³، والموضوع والمحمول، وهو مصطلح وضعه المنطقة⁴، والمحدث عنه والحديث⁵.

وقد اختارت اللجنة مصطلحي الموضوع والمحمول لاختصارهما، وقربهما من الاستعمال اللغوي، وقد ألت بأحكامهما: الأحكام الإعرابية، فيكون الموضوع مضموما دائما إلا إذا ارتبط مع إن وأخواتها، والمحمول مضموما إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها، وأحكام المطابقة في النوع والعدد، وأحكام الرتبة من تقديم وتأخير يكون جوازا أو وجوبا .

1 - الخصائص، ج1، ص296.

2 -تيسير النحو التعليمي، ص45.

3 -الكتاب، ج1، ص23.

4 -أرسطو، كتاب العبارة، تحقيق وتقديم فريد جبر، دار الفكر اللبناني بيروت، ط1، 1999م. ص111-119.

5 -دلائل الإعجاز، ص113-114.

ومحصول القول، لقد ساهمت اللجنة والمجمع في تيسير النحو على الناشئة، فوفقت في أمور وأخفقت في أخرى، لأنهما أدركا الموضوع وأغفلا المنهج، واللغة منهج وأداة، فالأخذ بالمنهج الوصفي البنيوي الذي يقوم على وصف اللغة نطقا وكتابة وضبط صورها المختلفة وفق ما تمليه اللسانيات الحديثة من مفاهيم وآليات، وطرق إجرائية .

وليس معنى هذا أننا ننقص من قدر المجهودات التي قام بها الميسرون، فالبدائل " المقدمة في مجال تيسير النحو ذات نوعية ممتازة، لكنها لم تنته إلى رأي حاسم أو خط واضح" ¹.

ومن الواضح أن كثيرا من القرارات التي عُدت للأخذ بآراء النحاة؛ حيث استقر التيسير عند نقطة البدء، مع النحاة القدماء نحو: الكوفيين، الذين أخذ برأيهم في أربع عشرة مسألة لقربها من اليسر في حين لم يؤخذ برأي البصريين إلا في مسألتين هما: إعمال الثاني في باب التنازع، وإلغاء النصب بإذن ².

1 - صالح بلعيد، تيسير النحو عند المجمعين ، مقال بمجلة اللغة العربية ، العدد 7 ، خريف 2002 ص 157 .

2 - خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، القرارات النحوية والتصريفية، ص 715 .

الخلاصة :

لا شك أنه بعد الوقوف على أشهر المحاولات التجديدية في القرن العشرين ثبت ما يلي :

التراث النحوي ليس ميسورا و لا سهلا، إذ تتطلب عملية التيسير أو التجديد فريقا من الباحثين لهم الخبرة وسعة الاطلاع لا محاولات فردية إذا اتفقت في الهدف فإنها تختلف في المنهج.

ثم إن هذه المحاولات نظرت إلى النحو و ركزت على إلغاء نظرية العامل بدعوى تخليص النحو من الفلسفة و التأويل ، مع أنها عجزت عن الإتيان بجهاز تفسيري يقوم على النهوض بالنحو ، فقد انحصرت مقترحاتهم في ثلاث نقاط :

إعادة اكتشاف لمفاهيم سبقهم إليها القدماء، مثل ما حدث مع إبراهيم مصطفى و مهدي المخزومي في جعل الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة .إضافة إلى اعتماد كثير من المصطلحات الكوفية مثلما فعل مهدي المخزومي.

1. تضييق دائرة المسائل التي تتصوي تحت العوامل والحاقتها بالبلاغة نحو : دعوتهم إلى اعتبار تقديم المنسوب المضمرة على شريطة التفسير في قولك : زيدا ضربته من باب التقديم لغرض بلاغي.

2. الوقوع في متاهة المضمون واعتماده منطلقا وصفا نحو دعوة إبراهيم مصطفى إلى عدم التمييز بين وظيفتي الفاعل و المبتدأ في بعض التراكيب. وإدراجهم الخبر ضمن التوابع¹ .

فالأمر التي يجب التأكيد عليها هي إعادة النظر في وصف و تفسير ما خلفه النحاة للوقوف على آراء في غاية الأهمية بإمكانها أن تدفعنا إلى وضع نظرية نحوية متكاملة فما تركه الخليل وسيبويه والفراء والجرجاني والرضي الاسترابادي قريب من آليات المنهج الوظيفي الذي يسعى المحدثون إلى درس النحو وفقه .

